

والردُّ على من طعن في صحّة نسبته إليه
وزعم أنّ القطيعيّ زاد فيه أحاديث كثيرة موضوعة حتى صار ضعفيه
وتحقيق أنّه لا زوائد للقطيعيّ فيه أو عليه

تأليف

محمد ناصر الدين الألباني

بطلب من
سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز
رحمه الله تعالى

توزيع
مؤسسة الريان
للطباعة والنشر والتوزيع

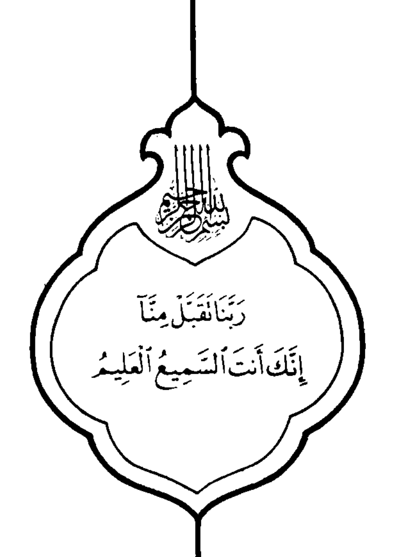
نشر
دار الصديق

بسم الله الرحمن الرحيم

الذب الأحمد

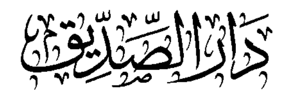
عن

«مسند الإمام أحمد»



الطبعة الأولى

١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م



ص ب : ٥٧٣ - رمز بريدي ٣١٩٥١ - هاتف : ٣٦٢٣٠١٨
الجبيل - المملكة العربية السعودية

مؤسسة الريان
للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - هاتف وفاكس : ٦٥٥٣٨٣ - ص ب : ١٤/٥١٣٦

إِنَّ الحمدَ للهِ؛ نحمدُهُ ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ بالله مِن شرور أنفسِنا ومِن سيِّئات أعمالنا، مَن يهْده الله فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضلل فلا هاديَ له.

وأشهدُ أنْ لا إِله إلا الله -وحده لا شريكَ له-.

وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه.

أَمَّا بعد:

فهذَا كتابُ «الذبّ الأحمد عن مسند الإمام أحمد»؛ أَلّفته قبل أكثرَ من عشرين عاماً -في دمشقَ الشامِ-؛ تنفيذاً لطلبٍ كريمٍ، من أخٍ فاضلٍ كريم؛ وهوَ سماحةُ الشيخ العلاّمة عبدالعزيز بن عبد الله بن باز.

وَيشاءُ اللهُ -سبحانه-وله الحِكَمُ البالغةُ- أن لا يصدرَ هذا الكتاب إلاَّ بعد وفاة[1] الشيخ -رحمه الله-، فأسألُ اللهَ له المغفرةَ والرّضوان، وأن يُلحِقهُ بالصالحين مِن عبادِه، وأن يجزيَه خيرَ ما يَجْزي به عالماً عنْ أُمّتِهِ.

وَما ذاك الطَّلَبُ -من الشيخ-، وهذا الجوابُ -منّي- بتوفيق رَبّنا- إلا صورةٌ عِلميَةٌ مُشرِقةٌ -إن شاء الله-؛ تُمَثّلُ حقِيقةَ تعاوُن أهلِ الحدِيثِ ودُعاة السُّنَّةِ على البرّ وَالتقوى، وتواصِيهم بِالحقّ والصَّبْر.

---

(١) وقد كانت وفاتُهُ -رحمه الله- لثلاثة أيامٍ بقين من شهر الله المحرّم سنة (١٤٢٠هـ)، والكتابُ في مراحله النهائية -تنضيداً وتصحيحاً-.

رحمَ اللهُ -جلّ وعلا- أخانا الفاضلَ سماحةَ الشيخِ عبدِ العزيز، وَأَحْسَنَ عَزَاءَنا فيهِ.

اللهمَّ أْجُرْنا في مُصيبتنا، واخْلُفْنا خيراً منها.

سائلاً ربّي -تبارك وتعالى- أن يجعل هذا العَمَلَ في صحيفةِ حسناتهِ، ابتغاءَ مَرْضَاتِهِ؛ إنّه -تعالى- سميعٌ، قريبٌ.

وآخر دعوانا أن الحمدُ لله ربِّ العالمين.

عمّان

٧/ صفر/ ١٤٢٠هـ

وكتب

محمد ناصر الدين الألباني

أبو عبد الرحمن

❑❑❑❑❑

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد
مكتب الرئيس

الرقم ١٠٩٨/خ
التاريخ ١٤٠٦/١٠/٥
المرفقات مسودة كتاب الذب الأحمد

الموضوع ....

من عبد العزيز بن عبد الله بن باز الى حضرة الاخ المكرم صاحب الفضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الالباني وفقه الله لما فيه رضاه آمين.

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته اما بعد /

فقد قرأت ردكم القيم المسمى بالذب الاحمد عن مسند الامام احمد . والرد على من طعن في صحة نسبته اليه وزعم ان القطيعي زاد فيه احاديث كثيرة موضوعة حتى صار ضعيفه وتحقيق انه لا زوائد للقطيعي فيه . وسرني ماتضمنه من النقد والتحقيق وابطال شبهة المعترض وبيان الحق بادلته فجزاكم الله خيرا وزادكم من العلم والهدى ونصر بكم الحق وفسح في حياتكم على خير عمل وقد تأخر كثيرا لكثرة مشاغلي ومايعرض من النسيان عن اتمام القراءة . فأرجو المعذرة وهو اليكم برفقه ، سائلا المولى عزوجل ان يجعلنا واياكم من الهداة المتهدين وان يعيذنا واياكم وسائر اخواننا من مضلات الفتن انه سميع قريب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

الرئيس العام
لادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد

صورة خِطاب سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز؛ إلى المؤلِّف، وذلك بعد وصولِ كتابِ «الذبّ الأحمد» إليه



بسم الله الرحمن الرحيم

فضيلةَ الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز؛ الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد -وفّقه الله لما يحبه ويرضاه-.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

أما بعد :

فقد تلقَّيت من فضيلتكم صورةً عن كتابكم الكريم المرسل إلى معالي الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي، ومعها صورةٌ أُخرى من خطاب الشيخ خليل أحمد الحامدي إلى فضيلتكم، حول مقالة المدعو عبد القدوس الهاشمي التي ذهب فيها إلى عدم صحة نسبة «المسند» إلى الإمام أحمد! وطعن فيها في عقيدة راويهِ أبي بكر القَطِيعي، وفي خُلُقِهِ -أيضاً-!! وبرفقة ذلك ترجمةُ المقال بقلم الشيخ عبد الغفار حسن، وذَيَّلْتُم كتابَكم بإبداء رغبتِكم في إطلاعي على ذلك، والإفادة بما لَدَيَّ في الموضوع، وعمّن سبق عبد القدوس المذكور إلى هذا الكلام الباطل -شكر الله لكم حُسنَ ظنّكم بأخيكم، وجزاكم عن السنة خير الجزاء-.

فَنُزولاً عند رغبتكم؛ اطّلعت على المقال المذكور بترجمتِه، وأمعنتُ النظر فيه، فتبيّن لي أنه باطلٌ -كما قلتم- بِرُمَّتـهِ، وقد احتوى على عدّةِ دعاوى

خطيرة، يحسُنُ بي أن أُلَخّصها في الفِقرات الآتية؛ تهيئةً للرد عليها فقرة فقرة:

١- أن «مسند الإمام أحمد» ليس من مؤلّفاته، وأنه لا يصحُّ نسبته إليه !

٢- وأن عبد الله ابن الإمام أحمد زاد فيه مرويّاته!

٣- وأن ذلك كلَّه وصل بطريقةٍ مجهولة إلى القَطِيعي!

٤- وأن القَطِيعي كان فاسدَ العقيدة، من أشرار الناس!

٥- وأنه أدخل في «المسند» أحاديثَ موضوعةً كثيرةً حتى صَارَ ضِعْفَيْهِ!! ثم نشره على الناس في ستة مجلدات كبار؛ باسم «مسند الإمام أحمد»!

تلك هي خلاصةُ ما ادّعاه ذلك الهاشميُّ في «مسند الإمام أحمد»، وبعض رواته الأبرار، وهي كلُّها باطلةٌ كاذبةٌ، لا يخفى ذلك على مَن كان عنده بهذا العلم أدنى معرفةٍ، ولم يتفوّه بشيء منها أحدٌ من أهل العلم مطلقاً، لا قديماً ولا حديثاً، سواءٌ مَن كان منهم مِن أهل السنة أو البدعة! بل إنّهم كلَّهم جَرَوْا على خلاف ذلك؛ فإنهم تَلَقَّوا «مسند الإمام أحمد» بالقَبُول والتكريم، واعتبروه من مصادر السنة الواجبِ إحاطتُها بالتبجيل والتعظيم؛ لا فرقَ في ذلك بين المحدّثين، والفُقهاء، والمفسرين، وغيرهم من عُلَماء هذه الأمة الأكرمين، بحيث إنه قَلَّما يخلو كتابٌ من كتبهم إلا وفيه أحاديثُ منقولةٌ عنه، بعضُهم بأسانيدهم، وبعضُهم بالعزو إليه، وفيهم كبار الحُفّاظ والمحدثين، من المتقدّمين والمتأخرين؛ كالحافظ ابن عساكر، والحافظ المقدسي ضياء الدين؛ بل إنّ هذا قد أودع في كتابه «الأحاديث المختارة»[1] قسماً كبيراً من أحاديث

---

(١) وقد بدأت -منذ بضع سنين- بتحقيقه، وتخريجه، وإعداده للنشر، وقد فرغت حتى الآن من «مسند الخلفاء الراشدين» -منه-، راجياً من الله أن يُيسر لنا طبعه قريباً.

«المسند» الثابتة، وكالمجد ابن تيميَّة في كتابه «المنتقى من أخبار المصطفى»، وكحفيده شيخ الإسلام ابن تيميَّة، وتلميذه ابن قَيِّم الجوزية، وتلميذه الآخَر ابن كثير؛ فَكُتُبُهمْ طافحةٌ بالعزو إليه، والاعتماد عليه، ومثلهم الإمام النووي، والمحقِّق ابن دقيق العيد، والحفاظ: الزَّيْلَعي، والعراقي، والعسقلاني، والسُّيُوطيُّ، وغيرُهم كثيرٌ، وكثيرٌ جدًّا؛ مما لا يمكن أن يُحصى، أو يُستقصى.

وإذا كان الأمرُ كذلك؛ فإنه من البيِّن جدًّا أنه يلزم منه أحدُ أمرين :

الأول: أنهم كانوا على خطإٍ وضلال حين اعتمدوا في النقل على كتاب لا تصحُّ نسبته إلى مؤلفه، ولا يجوزُ العزو إليه، وهذا باطلٌ -بداهةً-؛ لقولِهِ ﷺ: «إن الله لا يجمعُ أُمّتي على ضلالة، ويد الله على الجماعة»[1]، وللآية الآتية.

والآخر: أن ذاك الهاشميَّ هو المخطىءُ الضالُّ؛ لمخالفته لعُلماء المسلمين -كافةً- في جميع الأزمان والأقطار، وسلوكهِ خلافَ سبيلهم، والله -عزّ وجلّ- يقول: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾.

هذا ما يَحْسُنُ أن يُقال إجمالاً.

وأما الردُّ التفصيلي؛ فبيانه فيما يأتي -على ترتيبِ الفقرات المتقدّمة- :

---

(١) وهو حديثٌ صحيحٌ كما بيَّنته في تخريجي على «المشكاة» (رقم١٧٢) ، ثم في كتابي: «ظلال الجنة في تخريج كتاب السنة» (رقم٨٠) ، ولذلك أوردتُهُ في كتابي «صحيح الجامع الصغير وزيادته» (رقم١٨٤٤).

□ **أولاً: ردّ زعمه الأول، وتصحيحُ نسبة «المسند» إلى الإمام أحمد، وأنه من مؤلّفاته -رحمه الله -تعالى- :**

ولنا في ذلك طرق عدة، أذكر منها ما يسّره الله -تبارك وتعالى- :

- الأولى:

مِن كلام الإمام أحمد نفسه، وتلامذته -وغيرهم- :

١- قال العُقيلي في ترجمة عبد العزيز بن أَبان القُرَشي من كتابه «الضعفاء» (ص ٢٤٤-مخطوطة الظاهريّة): حدثنا عبد الله بن أحمد، قال: سألت أبي عن عبد العزيز بن أَبان؟ قال:

«لم أُخَرِّج عنه في «المسند» شيئاً، قد أخرجتُ عنه على غير وجهِ الحديثَ، لَمَّا حدث بحديث المواقيت؛ تركتُه».

وأسنده الحافظ أبو موسى المَدِينيُّ في «خصائص المسند» (ص ٢٢-طبعة شاكر).

٢- قال حَنْبَلُ بن إسحاق: جَمَعَنا عمِّي؛ لي، ولصالحٍ، ولعبد اللَّه، وقرأ علينا «المسند»، وما سمعه منه -يعني: تامًّا- غيرُنا، وقال لنا:

«إن هذا الكتابَ قد جمعتُه، وانتقيتُه من أكثر من سبع مئة وخمسين ألفاً، فما اخْتَلَف المسلمون فيه من حديثِ رسول الله ﷺ؛ فارجعوا إليه؛ فإنْ كان فيه، وإلا فليس بحجة».

أسنده الحافظ المَدِينيُّ في «الخصائص» (ص ٢١)، وابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (ص ١٩١) من طريقين عن حنبل، فهو ثابتٌ صحيحٌ،

ولذلك جزم به الحافظ الذهبي في «سِيَر أعلام النبلاء» (٨/ ٨٨/ ١).

٣- وقال عبد الله بن أحمد: قلتُ لأبي -رحمه اللَّه-: لِـم كرهـتَ وَضْـعَ الكتب، وقد عملتَ «المسند»؟! فقال:

«عملتُ هذا الكتابَ إماماً، إذا اختلـف النـاس في سُـنّة رسـول الله ﷺ؛ رُجع إليه».

أسنده المَدِينيُّ (ص ٢٢)، وابنُ الجوزي في «المناقب»، وفيه: أن أحمدَ قـال لابنه عبد اللَّه:

«احتفظ بهذا «المسند»؛ فإنه سيكونُ للناس إماماً»، واعتمده الذَّهبي.

٤- وروى أبو موسى المَدِينيُّ -أيضاً- (ص ٢٢-٢٣) من طريقـين، عـن عبد الله -أيضاً-، قال:

«خَرّج أبي «المسند» من سبع مئة ألف حديث».

٥- ثم روى (ص ٢٥) من طريق أخرى عنه، قال:

«صنّف أبي «المسند» بعد ما جاء من عند عبد الرزاق».

٦- ثم روى هو، وابن الجوزي في «المناقب» (ص ٢١٠)، عن أبـي بكـر يعقوب بن يوسُف المُطَّوِّعي[1]، قال:

«اختلفتُ إلى أبي عبد الله أحمد بن حنبـل ثـتي عشـرةَ سـنةً، وهـو يقـرأُ «المسند» على أولاده».

(١) ثقة فاضل، ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٨٩-٢٩٠)، مات سنة (٢٨٧).

٧- وروى أبو موسى -أيضاً-، عن أبي بكر بن مالكٍ -وهو القَطِيعي راوي «المسند»، عن عبد الله بن أحمدَ-، قال:

«حضرت مجلسَ يوسفَ القاضي[١] سنة خمس وثمانين ومئتين أسمع منه كتاب «الوقوف»، فقال لي: «من كان عنده «مسند أحمد بن حنبل»، و«الفضائل» أَيش يعملُ هنا ؟»».

٨- وقال ابن المُنَادي[٢] في -عبد الله بن أحمد-:

«لم يكن في الدنيا أحدٌ أروى عن أبيه منه؛ لأنه سمع «المسند» وهو ثلاثون ألفاً».

ذكره الخطيبُ في ترجمة عبد الله بن أحمد (٩/ ٣٧٥)، ورواه أبو موسى المَدِينيُّ عنه (ص ٢٣).

٩- وقال ابن عدي:

«نَبُل عبدُ الله بأبيه، وله في نفسه مَحَلٌّ من العلم، أحيا علمَ أبيه بِـ «مسنده» الذي قرأه أبوه عليه -خصوصاً- قبل أن يقرأه على غيره».

ذكره الذهبي في «سِيَر أعلام النبلاء» (٩/ ١٢٣/ ٢)، وابن الْجَزَري في

---

(١) هو الحافظ يوسف بن يعقوب بن إسماعيل الأزدي مولاهم، ثقة، مات سنة (٢٩٧)، له ترجمة في «تذكرة الحفاظ».

وكتابُ «الفضائل» المذكور هو «فضائل الصحابة» للإمام أحمد، رواية القَطِيعي، عن عبد الله، عنه، ولهما فيه زياداتٌ عليه -كما سيأتي في آخر هذه الرسالة-إن شاء الله -تعالى-.

(٢) هو أحمد بن جعفر أبو الحسين؛ من ثقات الرواة عن عبد الله بن أحمد، مات سنة (٣٣٦)، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٤/ ٦٩-٧٠).

«المصعد الأحمد» (ص ٣٩-شاكر).

١٠- وروى أبو موسى المَدِينيُّ (ص ٢٠-٢١) عن الحاكم أبي عبد اللّه، أنه سمع جملة «المسند» من أبي بكر بن مالك القَطِيعي، ثم مدَّ يـده إلى إخـراج «الصحيحين»[1] على تراجم «المسند».

قلت: فهذه نصوصٌ عشرة، عن هؤلاء الحُفّاظ البَرَرة، بألفاظ مختلفة، ومَعَانٍ مُؤْتلفة؛ تؤكِّد كلُّها -صَرَاحةً- صِحّةَ نسبة «المسند» إلى الإمام أحمد، وأنه من مؤلفاته -رحمه الله -تعالى-، وجزاه عن الإسلام خيراً-.

فسقط بذلك أولُ ركن من أركان دعاوى ذلك الهاشميِّ الكاذبةِ.

- الطريقة الثانية:

شهاداتُ الأئمة الحُفّاظ الذين جاؤوا من بعد القَطِيعي :

١- قال أبو موسى المَدِينيُّ (ت ٥٨١) في «خصائص المسند» (ص ٢١):

«وهذا الكتابُ أصلٌ كبيرٌ، ومرجعٌ وثيقٌ لأصحاب الحديث، انتُقِيَ من حديث كثير، ومسموعات وافرة، فجعله إماماً ومعتمداً، وعند التنازُعِ ملجأً ومستنداً».

ثم ساق بعض النصوص المتقدمة.

٢- وقال شيخ الإسلام ابن تيميَّة في «مجموعة الفتاوى» (١/ ٢٤٨-

---

(١) قال الشيخ أحمد شاكر -معلقاً-: «أظنُّه يُريد: إخراج «المستدرك على الصحيحين»؛ وهو «مستدرك الحاكم» -المعروف- ، المطبوع في حيدر آباد ، في أربعة مجلّدات كبار».

٢٥٠) في صدد الكلام على مسألة التوسُّل بالأموات، وأحاديثه:

«وليس في الأحاديث المرفوعة في ذلك حديثٌ في شيء من دواوين المسلمين التي يُعْتَمَدُ عليها في الأحاديث، لا في «الصحيحين»، ولا في كتب «السُّنَن»، ولا «المسانيد» المعتمدة؛ كـ «**مسند الإمام أحمد**» -وغيره-، وإنما يُوجَد في الكُتُب التي عُرف أن فيها كثيراً من الأحاديث الموضوعة التي يختلقُها الكذّابون، بخلاف من قد يغلطُ في الحديث، ولا يتعمّد الكذب؛ فإنّ هؤلاء تُوْجَدُ الروايةُ عنهم في «السنن»، و«مسند الإمام أحمد» -ونحوه-، بخلاف من يتعمّد الكذب؛ فإنّ أحمدَ لم يَرْوِ في «مسنده» عن أحد من هؤلاء... ولهذا نزَّه أحمدُ «مسنده» عن أحاديث جماعةٍ يروي عنهم أهلُ «السنن»؛ كأبي داود، والتِّرمذي، فَشَرْطُ أحمد في «مسنده» أجودُ من شرط أبي داود في «سننه»...».

٣- وقال الحافظُ ابن كثير (ت٧٨٤):

«لا يوازي «مسندَ أحمد» كتابٌ مسندٌ في كثرته، وحسن سياقته».

ذكره السيوطي في «تدريب الراوي» (ص ١٠١)، وأقرّه.

وهو -بنصِّه- في كتابه «اختصار علوم الحديث» (١/ ١١٨-١١٩- «الباعث الحثيث» بتعليقي، وتحقيق صاحبنا الأخ علي الحلبي).

٤- وقال الهيثميُّ (ت٨٠٧) في «زوائد المسند»:

«مسند أحمد أصحُّ صحيحاً من غيره»، ذكره السُّيوطي -أيضاً-.

٥- وقال الحافظُ الجَزَري (ت٨٣٣) في «المصعد الأحمد» (ص ٢٨-٢٩):

«وهو كتابٌ لم يُرْوَ على وجه الأرض كتابٌ في الحديث أعلى منه».

٦- وقال الحافظُ ابن حجر (ت٨٥٢) في «القول المسدّد» يصف «المسند»:

«هذا المصنَّف العظيم الذي تلقَّته الأُمّة بالقبول والتكريم، وجعله إمامُهم حُجَّةً يُرجع إليه، ويُعَوَّل عند الاختلاف عليه».

٧- وقال الحافظُ السيوطي (ت٩١١) في مقدمة «الجامع الكبير»:

«وكلُّ ما كان في «مسند أحمد» فهو مقبولٌ؛ فإنَّ الضعيف الذي فيه يَقْرُبُ من الحسن».

٨- وقال كاتب جَلَبي (ت ١٠٦٧) في «كشف الظنون» (٢/ ١٦٨٠):

«وهو كتابٌ جليلٌ من جملة أُصول الإسلام، وقد وقع له فيه نحوُ ثلاث مئة حديث ثلاثية»[1].

٩- وقال الإمامُ الصنعاني (ت ١١٨٢) في مقدمة «سبل السلام»:

«هو أعظمُ المسانيد، وأحسنُها وضعاً وانتقاءً؛ فإنه لا يُدخل فيه إلا ما يُحْتَجّ به، مع كونه انتقاه من أكثر من سبع مئة ألف حديث، وخمسين ألف حديث».

١٠- وقال المحقّقُ الشوكاني (ت ١٢٥٥) في مقدّمة «نيل الأوطار»:

«هو أحسنُ انتقاءً وتحريراً من الكتب التي لم يلتزمْ مُصَنِّفوها الصحّةَ في

---

(١) سيأتي ذِكرها (ص ٢٠).

جمعها؛ كـ «الموطإ»، و«السنن الأربعة»...».

قُلْتُ: إلى غير ذلك من أقوال العلماء المُحَقِّقين الذين يتعذّر استقصاءُ أسمائهم في هذه العُجالة، فحسبنا -الآن- هذا الذي حَضَرني منها، وكلُّها مُجْمِعَةٌ على أن «المسند» للإمام أحمد، وأنه صحيحُ النسبة إليه؛ بل وعلى أنه من أعظمِ المسانيد، وأحسنِها.

- **الطريقة الثالثة:**

وإن مما يزيدُك يقيناً ببطلان قول ذلك الهاشميِّ -المزعوم-، وبصحّة نسبة «المسند» إلى الإمام أحمد، وأنه من تأليفهِ: تَتَابُعَ العلماء في كل العصور على خدمته، والاعتناء به بمختلف أنواع العلوم، كما سيظهرُ لك من التآليفِ التي سأسرُدُها الآن مما أُلِّفَ حولَه :

١- «غريب حديث المسند»، جَمَعَهُ -في كتابٍ- أبو عمر محمد بن عبد الواحد المعروف بـ «غُلام ثعلب» المتوفى سنة (٣٤٥) -كما في ترجمته من «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي، و«كشف الظُّنون» لكاتب جَلَبي -وغيرهما-.

٢- «مختصره» للشيخ الإمام سِرَاج الدين عمر بن علي -المعروف بـ «ابن المُلَقِّن»- الشافعي، المتوفى سنة (٨٠٥).

٣- «مختصره» المسمى: «الدُّرُّ المُنْتَقَد من مسند أحمد» للشيخ زين الدين عمر بن أحمد الشَّمَّاع الحلبي، المتوفى سنة (٩٣٦).

٤- «شرحه» لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي الحنفي نزيل المدينة، المتوفى سنة (١١٣٩)، وفي حِفْظي أنَّ منه نسخةً في مكتبة عارف حكمت في

المدينة.

٥- تعليقةٌ في إعرابه للحافظ السيوطي، سمّاها: «عقود الزَّبَرْجَد».

٦- «ما رواه أحمد، عن الشافعي»، وهي أحاديثُ لا تبلغ عشرين حديثاً، ذكره ابن كثير في «التاريخ» (١٠/ ٣٢٦)، ولم يذكر مؤلِّفه.

٧- «أحاديث منتخبة من (مُسْنَد أنس بن مالك الأنصاري)» -منه-، رواية أبي علي حنبل بن عبد الله بن الفرح الرُّصافي (مخطوطٌ في ظاهرية دمشق).

٨- «أسماء الصحابة الذين في «المسند» على المعجم»(١)؛ للحافظ ابن عساكر، ذكره الذهبي في «سير النُّبلاء» (٩/ ١٢٣).

٩- «خصائص المسند» للحافظ أبي موسى المَدِيني.

١٠- «المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد»، للحافظ ابنِ الجزري.

١١- «المقصد الأحمد في رجال مسند أحمد» لابن الجَزَري -أيضاً-.

١٢- «ترتيب المسند على معجم الصحابة، وترتيب رواتِهِ كذلك»؛ للحافظ أبي بكر بن المُحِبّ الصامت، ذكره ابن الجَزَري في «المصعد».

---

(١) لم أطّلع عليه؛ ولذلك فإني كنت استخرجتُ أسماءهم من «المسند» ، ورتّبتها على حروف المعجم، ثم طبع في أول المجلد الأول من «المسند» حينما أُعيد طبعه على طريقة الأوفست في بيروت.

وبعد كتابةِ ما تقدّم بأكثرَ مِن عشرين عاماً طُبع كتابُ ابن عساكر، -في بيروت-، بتحقيق الدكتور عامر صبري.

١٣- «الكواكب الدراري في ترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني على أبواب البخاري»، للشيخ أبي الحسن علي بن زَكْنُون الحنبلي (ت ٨٣٧)، أشار إليه ابن الجَزَري.

قلت: وهو في أكثرَ من مئة مجلد؛ غالبُهُ من القياس الكبير والضخم جدًّا، يُوْجَدُ منها نحو أربعين مجلداً في دار الكتب الظاهرية بدمشق، وقد أَوْدَع فيهِ كتباً كثيرة، ورسائل عديدة كاملة؛ في الحديث، والتفسير، والتوحيد، وغيرها من العلوم الإسلامية، يسوقُها لمناسبةٍ ما، تارةً بتمامها في مكان واحد، وتارة موزّعة هاهنا وهاهنا.

وحسبك دليلاً على ذلك: أن مِن الكتبِ المُوْدَعَةِ فيه: «توضيح المشتبه» للحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي، وهو وحده في ثلاث مجلدات مخطوطة ضخمة -منه-، وأرقامها (٥٨٣،٥٨٤،٥٨٠- تفسير).

وقد اشتبه على (بروكلمن) -وغيره- بكتاب «تبصير المُنْتَبِه» للحافظ ابن حجر -المطبوع-، وليس به! كما كنت نبّهت على ذلك في كتابي «المنتخب من مخطوطات الحديث في الظاهرية» (ص ١٢٤).

وقد كنت مَرَرْتُ على المجلَّدات الموجودة في المكتبة من «الكواكب»، وسجّلت ما وقفتُ عليه فيها من الكتب والرسائل، ثم أفردتُ ذلك في رسالة خاصة، وهي عندي بخطّي.

١٤- «ثلاثيات المسند»؛ رواية يوسف بن عبد الهادي[1].

١٥- «ثلاثيات المسند»؛ رواية إسماعيل بن إسماعيل البَعْلَبَكِّي[2].

---

(١) من مخطوطات الظاهرية.

١٦- «ثلاثيات المسند» -وفيها زياداتُ الحافظ ضياء الدين المقدسي- لإسماعيل بن عمر بن بكر المقدسي الحنبلي[1].

١٧- «حديث عبد الله بن يزيد المقرىء مما وافق روايةَ الإمام أحمد»؛ للضياء المقدسي[2].

١٨- «القول المسدَّد في الذب عن مسند أحمد» للحافظ العسقلاني.

١٩- «ذيل القول المسدّد»، للقاضي محمد صِبْغَة الله المِدْرَاسي (ت ١٢٨١).

٢٠- «شرح وتخريج المسند»؛ للمحقّق العلامة أحمد شاكر -رحمه الله -تعالى-، وهو أشهر من أن يذكر.

٢١- «الفتح الربّاني في ترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني»، للشيخ أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي والد حسن البنا -رحمهما الله -تعالى-، وهو في أربعة وعشرين جزءاً، مرتبة على الأبواب الفقهية، وهو مطبوعٌ.

... إلى غير ذلك من المؤلّفات الكثيرة التي لا يُمكن حصرها، وكلّها اجتمعت حول خدمة «مسند الإمام أحمد» من أُولئك العلماء الأعلام، في جانبٍ -أو أكثر- من الجوانب العلمية، وذلك دليلٌ قاطعٌ منهم على ثبوت نسبة «المسند» إليه، وأنه من مؤلفاته، كما لا يخفى على كل ﴿مَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ

---

(٢) من مخطوطات الظاهرية.

(١) طبعت مع شرحها للعلاّمة محمد بن أحمد السَّفَّاريني الحنبلي في مجلّدين كبيرين.

(٢) مخطوط.

ثم طُبع قريباً.

أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾.

فسقطت بذلك الدعوى الأُولى من دعاوي ذلك الهاشميِّ الباطلة.

ولْنتوجّه الآن إلى نقض دعواه الثانية، وهي قولُه: إن عبد الله بن أحمد زاد فيه مروياته !

□ **ثانياً: ردّ زعمه الثاني في زيادات عبد الله بن أحمد في «المسند» :**

فأقول: إن ظاهر قوله: «وبعدما توفي الإمام أحمد زاد ابنه عبد الله في هذه (المذكرة) -يعني: «المسند» !- مروياته».

فظاهرُ هذا أن زياداتِ عبد الله المشار إليها في «المسند» قد اختلطت أحاديثُها بأحاديث أبيه فيه! حتى لم يَعُدْ بالإمكان تميزُ هذه من تلك!!

فهذا باطلٌ يشهد به كل من طالع «المسند» بعناية ومعرفة، وإليك البيان :

من المعلوم أن «مسند أحمد» -رحمه اللَّه- يرويه عنه ابنُه عبد اللَّه، ويرويه عن عبد الله أبو بكر القَطِيعي -رحمه اللَّه-، فما كان من أحاديث أحمدَ فيه؛ فلا بُدّ من أن يذكر فيها اسمه، وهي -عادةً- تكون مُصَدَّرَةً بقول القَطِيعي: «حدثنا عبد اللَّه: حدثنا أبي...»، وهذا النوعُ هو الغالب على «المسند»، وما كان من زيادات عبد اللَّه؛ يقول القَطِيعي فيها: «حدثنا عبد اللَّه: حدثنا فلان ابن فلان...» يُسَمِّي شيخَه الذي هو غيرُ أبيه، فانظر -مثلاً- أول حديث من زيادات عبد الله في «المسند» كيف يتميّز بكل وضوح ويُسر عن حديث أبيه -قبلَه-؛ فقد جاء فيه (١/ ٦٠ -الطبعة الأولى، ورقم ٤٢٣، ٤٢٤ -طبعة شاكر) ما نصه:

٤٢٣- حدثنا **عبد اللَّه**: حدثني **أبي**، قال: حدثنا عُبيد الله بن عمر...

٤٢٤- حدثنا عبد اللَّه: ثنا **محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي**: حدثنا أبو مَعْشَر...

من أجل ذلك قال الحافظ الذهبي في ترجمة عبد الله من «سِيَر أعلام النبلاء» (٩/ ١٢٣): «وله زيادات كثيرة في «مسند» والده -**واضحة**-، عن عوالي شيوخه».

قلت: وليس هذا بالأمر الذي تفرّد به عبد الله بن أحمد -رحمهما الله تعالى-؛ بل هو أسلوبٌ معروفٌ عند علماء الحديث، وفقهائه، يروي أحدُهم الكتاب عن مؤلفه، ثم لا يرى أيَّ حرج بأنْ يزيد فيه زياداتٍ من عنده، ولكن بعبارةٍ صريحة يعزوها إلى نفسه، لا إيهامَ فيها أنها للمؤلّف، ويحضرني الآن مثلان في ذلك :

الأول: كتاب «الزهد» للإمام عبد الله بن المبارك، وهو من رواية يحيى ابن محمد بن صاعد، عن الحُسين بن الحسن المَرْوَزي عنه؛ فإنه فيه زيادات كثيرة لكل من الراويين المذكورين، يرويها كلٌّ منهما عن غير شيخه؛ فابنُ صاعد، عن غير المروزي، وهذا عن غير ابن المبارك، فالعلامةُ الواضحةُ في زياداتهما أن لا يُذكر ابن المبارك في أسانيدها، ولا بأس من أن أَذكر هنا مثالاً واحداً لكل منهما :

قال يحيى بن محمد بن صاعد -ضمن (زوائده) على «الزهد» (٨/ ٢٥)-: حدثنا **أبو عُمر الإمام عبد الحميد بن محمد** بـ (حَرَّان)، قال: حدثنا مَخْلَد بن يزيد الحَرَّاني، قال: حدثنا سُفيان الثوري، عن زُبيد، عن مُرّة، عن عبد اللَّه،

قال: قال النبي ﷺ...

وقال يحيى (٣٤٥/ ٩٧٠): حدثنا الحُسَين قال: أخبرنا محمدُ بن أبي عَدِيٍّ، قال: حَدَّثنا حُميد الطَّويل، عن أَنَس بن مالكٍ...

والآخر: كتاب «الأم» للإمام الشافعي -رحمه اللَّه-، وهو من رواية الربيع بن سُليمان المُراديّ -مولاهم- أبي محمد المِصري المؤذن، عن الإمام، فنراه في كثير من الأحيان يذكر فيه كلاماً لنفسه مميزاً له عن كلام الشافعي.

فيقول فيه (١/ ٩٧) في مسألة فقهية: «قال الربيع: وفيه قول آخر...».

وقال (١/ ١٠١) في حديث: «قال الربيع: وحدثناه يحيى بن حسان...».

وقال في تفسير جملةٍ للإمامِ الشافعيِّ (١/ ١٧١): «يريد: يُعيد الظهر»...

...إلى غير ذلك من الأمثلة، وهي فيه كثيرةٌ جدًّا، حتى توهّم من أجلها بعضُ من لا علم عنده بفن الحديث وروايته -من كُتَّاب العصر الحاضر- أن «الأم» ليس للإمام الشافعيِّ!! كما أشار إلى ذلك المحقِّق العلامة الشيخ أحمد شاكر -رحمه اللَّه- في مقدمة «مسند الإمام أحمد» (١/ ١٣)، ولا بأس من نقل كلامه؛ لأنه لا يخلو من فائدةٍ لها صلةٌ وُثقى بما نحن بصددهِ في هذه العُجالة :

قال -رحمه الله تعالى- :

«وجميع نسخ «المسند» فيها إسنادُ أبي بكر القَطِيعي إلى أحمد، يقول في أول كل حديث: «حدثنا عبد اللَّه: حدثنا أبي»، وهذا على طريقة المتقدمين، يذكر الراوي إسناده إلى مؤلِّف الكتاب في كل حديث، أو في كل باب، أو كتاب، فرأيت أن أحذفَ هذا؛ ليكونَ التَّحْدِيثُ في كل حديث من الإمام

أحمدَ؛ اكتفاءً بإسناد الكتاب الذي ذُكر في أوله، وخشيةَ أن يقوم جاهلٌ بصناعة الحديث والروايَةِ فيجترىءَ، فيزعُمَ أن الكتاب ليس من تأليف الإمام أحمد! وأنه من تأليف القَطِيعي؛ كما كان منذ سنين؛ أن قام رجلٌ في مصر يزعم أن كتاب «الأم» ليس من تأليف الشافعي؛ لشبهة مثلِ هذه الشبهة، أو أضعفَ منها»[1].

وقد يقال: إن هذا الهاشمي الطاعن في «المسند» ورواتِهِ؛ لا يعني ما ادّعيته من ظاهر كلامه؛ فإنه باطلٌ -كما سبق- من أساسه، وإنما يعني بيانَ الواقع فيه فقط؛ دونما غمز أو لمز !

فأقول: يأبى هذا سياقُ كلامهِ، وعلى التسليم به: فلا فائدةَ تُذكر من ذكره إياه في ذاك الصدد؛ لأن المعتمِد على «المسند»، والناقل عنه يتردّد في ذلك بين ثقتين حافظين، وإن كان الأبُ أحفظَ من الابن بكثير، حتى ولو فُرض أنه عزا ما لعبد اللّهِ لأحمدَ -كما يقع ذلك لبعض الحُفّاظ أحياناً-؛ فإنّه لا يضرُّه ذلك -لما ذكرنا-، وإنما عليه أن يتثبّت من رجالهما، وصحّة إسنادهما -كما هو ظاهرٌ لا يخفى على العلماء-.

(١) قلت: وقد وقع اليوم في مثلها -بل وفي أخبثَ منها- هذا الهاشميُّ الذي نحن في صدد الرد عليه -هداه الله تعالى ، وكفى المسلمين شرَّ كلامهِ-.

□ ثالثاً: كيف وصل «المسند» إلى أبي بكر القَطِيعي ؟

وأما قولُ ذلك الرجل: «ثم إن هذه (المسوَّدات) وصلت إلى رجل يسمى بـ (القَطِيعي)» !

قلت: ففيه جهالتان :

الأولى: قوله: «وصلت»؛ فإنه يُشعر القراء بذلك أن «المسند» وصل إلى القَطِيعي بطريقة مجهولة غير معروفة عند العلماء! وهذا جهلٌ فاضحٌ، أو تجاهُلٌ كاذب؛ فإنما وصل «المسند» إليه، وتلقّاه عن مؤلِّفه الإمام أحمد بنفس الطريق الذي به تلقّى علماءُ الحديثِ ورواتُه الألوفَ المؤلّفة من الأحاديث النبويّة؛ وأعني بذلك الإسناد الذي ميَّزَنا اللهُ به -نحن معشرَ المسلمين- على سائر الأمم، والذي قال فيه بعضُ سلفنا الصالح: «الإسناد من الدين، ولولاه؛ لقال مَن شاء ما شاء»[1]؛ هذا الإسناد الذي لولاه لم يكن علمُ الحديث، وتراجمُ الرجال، والجرحُ والتعديل شيئاً مذكوراً؛ بل ولا لعلم التفسير، والفقه، واللغة، وغيرها من العلوم الشرعية ذكرٌ؛ لأنها -كُلَّها- قائمةٌ عليه، ولولاهُ لما تمكّن العلماء مِن التصحيح والتضعيف، ولا مِن رَدِّ الأحاديث الدائرة على الألسنة، ولا أصل لها في السنة، إذ إن ذلك كله يدور على الإسناد وُجوداً وعدماً، فما كان له إسنادٌ؛ فهو صحيحٌ أو ضعيفٌ -على تفصيل معروف فيهما-، وإن كان مما لا إسناد له؛ قيل فيه: لا أصل له.

(١) رواه الإمام مسلمٌ في مقدّمة «صحيحه» عن عبد الله بن المبارك -رحمه الله تعالى-.

ومن هنا يظهر تميزُنا على سائر الأمم؛ بل وتميُّزُ أهل الحديث والسنة على سائر الطوائف؛ فإنه لو قيل لهؤلاء وهؤلاء: أسنِدوا لنا كتابكم المقدس! أو كتابكم الصحيح المعتمد؛ لم يجدوا إلى ذلك سبيلاً؛ لأنه لا أسانيدَ لها عندهم، وإن وُجدت؛ فمقاطيعُ ومراسيلُ، ومع ذلك فجُلُّ رواتهم مجاهيل؛ لا تاريخ لهم يُعْرَف! ولا ترجمة تذكر !

وهذا على خلاف ما عند علمائنا من أهل السنة والحديث؛ فإنهم لا يقبلون من الحديث إلا ما كان لهُ إسنادٌ معروفٌ، وفي كتابٍ ثابتِ النسبة إلى مؤلفه، ثم يكون إسناده ثابتاً سالماً من علّة قادحة.

ولذلك فإننا مع جَزْمِنا بأن «المسند» هو للإمام أحمد -كما سبق ويأتي-؛ فإننا لا نقطع بأن كل ما فيه من الحديث صحيحُ النسبة إلى النبي ﷺ؛ لعدم توفُّر شروط الصحة في بعضها؛ كالسلامة من الانقطاعِ، والجهالة، وغير ذلك من العلل التي لا يعرفُها إلا أهلُ الاختصاص في هذا العلم، وإن كان جُلُّ ما فيه صحيحاً ثابتاً.

ومن هنا تظهر خطورة التشكيك في ثبوت نسبة «المسند» إلى الإمام أحمد؛ كما أبداه هذا الهاشميُّ! بدعوى أنه ليس من تأليفه -من جهة-وقد عرفت بطلانها مفصّلاً مما سبق-، وبدعوى أنه لا يدري كيف وصل «المسند» إلى القَطِيعي -من جهة أخرى-؟!

وهذا ما نحن في صدد الرد عليه فيه، فأقول:

إن كنت من أهل السنة الذين يُعطون للأسانيد ورواتها ما يستحقُّون من التقدير والإجلال، ويبنون عليها صحة الأحاديث أو نفيها، وتعتقد أنه لا طريق إلى ذلك بغير الإسناد؛ كالتعصُّب المذهبي، والكشف الصوفيّ -مثلاً-، أو الهوى، إن كنت كذلك -وهذا ما نرجوه-؛ فكان عليك أن تنظر -قبل أن تكتب ما كتبت- في الطريقة التي وصل «المسند» بها إلى القَطِيعي -إن كان عندك معرفةٌ بهذا العلم الشريف-، وإلا برَّأْتَ ذمتك بالتوجُّه إلى العلماء بسؤالهم عنها؛ ائتماراً بقول الله -تبارك وتعالى-: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾، فإذا لم تفعل؛ فالله حسيبُك ،و نحن نُبيِّنُ لك، ولمن قد يَضِلُّ بكلامك الطريقةَ المشار إليها، عسى الله -تبارك وتعالى- أن ينفع به من كان مخلصاً مجاهداً لهواه، لا يرجو إلا مرضاة مولاه؛ ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾، فَأَقُولُ:

إن الطريقة التي وصل «المسند» بها إلى القَطِيعي -رحمه الله تعالى-؛ إنما هي طريقُ الروايةِ والسماعِ التي تحدّثتُ عنها آنفاً، وذلك مُسَجَّلٌ في نفس «المسند»، وهو ما صرّح به العلماء الذين تحدّثوا عن «المسند»، أو ترجموا لرواته، ففي أول «المسند» يقول راويهِ حنبل بن عبد الله الرُّصافي:

«أخبرنا الشيخ أبو القاسم هِبَةُ الله بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن الحُصَين الشيباني -قراءةً عليه، وأنا أسمع، فأقرَّ به -قال: أخبرنا أبو علي الحسن بن علي بن محمد التميمي الواعظ-ويُعرف بابن المُذْهِب؛ قراءةً عليه من أصل سماعه-، قال: أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القَطِيعي -قراءةً عليه-، قال: حدثنا أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد ابن حنبل -رضي الله تعالى عنهم-، قال: حدَّثني أبي أحمدُ بن محمد بن حنبل

ابن هلال بن أَسَد -من كتابه-، قال...».

وكذلك ذكره الحافظ ابنُ الجزري في أول كتابه «المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد»، قال: أخبرني بجميع هذا «المسند» المبارك -وهو كتابٌ لم يُرْوَ على وجه الأرض كتابٌ في الحديث أعلى منه- جماعةٌ من الشيوخ سماعاً وإجازة، ولكنّ اعتمادي على السماع المتصل...».

ثم ساق إسنادَه من طريقهم؛ بإسنادهم المتصل إلى حنبل المذكور -بسنده المتقدم عن ابن المُذْهِب-، قال:

أخبرنا الشيخ، المحدّث، العالم، المفيد، الثقة أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شَبِيب بن عبد الله القَطِيعي البغدادي، قال: حدثنا الشيخ الإمام، الحجة، الحافظ أبو عبد الرحمن عبد الله ابن الإمام الكبير، العالم، الحُجّة، الحافظ، أحد أعلام الأمة، ومَن له على أهل السنة أعظمُ مِنّة، أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل...

ولذلك جزم سائرُ الحُفّاظ بسماع القَطِيعي لـ«المسند» من عبد الله بن أحمد؛ منهم: الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٤/ ٧٣)، والذهبي في «النُّبلاء» (١٠/ ١٩٨)، و«العِبَر» (٢/ ٣٤٧)، والعسقلاني في «اللسان» (١/ ١٤٥-١٤٦)، وغيرهم ممن ترجم له، وهم كثيرٌ؛ كالحافظ الجزري، وقد ترجم -أيضاً- لجميع رواة «المسند» من الإمام أحمد إلى آخر من دونه، وهو حنبل بن عبد الله الرُّصافي، وأفاد أنه تابعه جماعةٌ من الحُفّاظ، فلْيرجع إليه مَن شاء.

قلت: مع كل هذه الحقائق والنصوص عن العلماء الفُحول، يتجاهل ذاك الهاشميُّ طريقةَ وصول المذكرات -كما يُسَمّيه هو!-«المسند»- إلى القَطِيعي! أم هو الجهلُ بهذا العلم الشريف؟! وسواء كان هذا أو ذاك؛ فأحلاهما مُرٌّ.

تلك هي الجهالةُ الأولى من الجهالتين اللتين تضمّنتها فِقرتُه هذه.

وأما الأخرى؛ فهي في قولِهِ: «رجل يُسمى بـ (القَطِيعي)»! فهذا إن دلَّ على شيء؛ فهو أنه على جهل كبير برجال الحديث، وحُفّاظ السنة، وأنه لا ثقافةَ عنده في ذلك البتّة، مع أنه يعيشُ في بَلَدٍ نعترف بأن لعلمائها الفضلَ الأولَ في إحياء هذا العلم دراسةً، وتفقُّهاً، وعملاً -في العصر الحديثِ-، بل هو مّمن لا علمَ عنده باللغة العربية، وآدابها إلى دَرَجَةٍ أنه لا يعرف أن القَطِيعي ليس من باب الأسماء، وإنما الأنساب! وليس هذا فقط؛ بل هو لا يُحْسِن البحثَ، والرجوعَ عند الحاجة إلى كتب العلماء الخاصّة بالأسماء والأنساب؛ مما يستطيعه صغارُ الطلبةِ، فضلاً عن أنه ليس عنده مطالعةٌ ودراسةٌ في كتب الحديث وتراجم رجاله؛ حتى يترسَّخَ في ذهنه ما فيها من العلم والثقافة؛ لِتصونَهُ عن الوقوع في مثل هذه الجهالة! فلو أنه كان عنده شيءٌ من ذلك؛ لَعَرَفَ اسمَ القَطِيعي من إسناده المذكور في أول «المسند» -كما تقدّم-، ولو كان يُحْسِن البحثَ -على أقلِّ الأحوال-؛ لَرجع إلى «الأنساب» للإمام السمعاني، أو مختصره «اللُّباب» لابن الأثير، أو«معجم البلدان» لياقوت الحموي، فيعرف بواسطتها ما جَهِلَ من اسمه، وأن القَطِيعي نسبة إلى (قَطِيعة الدقيق)، وهي محلّةٌ في بغداد كان أبو بكر القَطِيعي -رحمه اللَّه- يسكنها! وذكروا جميعاً أن اسمه أحمد بن جعفر بن مالك، كما تقدّم عن «المسند»،

وذكروا أنه كان معروفاً بالإكثار من رواية الحديث.

□ **رابعاً: هل كان القَطِيعي فاسد العقيدة شريراً ؟!**

وأما قوله: «وهذا الرجلُ كان فاسدَ العقيدةِ، من أشرار الناس» ؟!.

فأقول: ﴿سبحانك هذا بهتان عظيم﴾! مِنْ هذا الأفّاكِ الأثيمِ، الطاعنِ في العلماء الصالحين، بغير حقٍّ مبين؟! فقد مضى على وفاة القَطِيعي -رحمه اللَّه- أكثرُ من عشرة قرون، لم يتعرّض أحدٌ له بطعن في عقيدته، ولا في خُلُقِه -مطلقاً-، لا تلويحاً ولا تصريحاً؛ بل إن العلماء الذين ترجموا له؛ كلُّهم أجمعوا على أنه كان حسنَ العقيدةِ صالحاً، وإليك بعض ما يحضرُنا من أقوالهم :

١- قال الحافظ محمد بن أبي الفوارس (ت ٤١٢)[1]:

«كان أبو بكر بن مالك مستوراً، صاحِبَ سنة».

٢- قال أبو بكر البَرْقاني (ت ٤٢٥)[1]:

«كان شيخاً صالحاً».

٣- وقال ابن الجوزي (ت ٥٩٧) في «المناقب»:

«كان صاحب سنة».

٤- وقال الخطيب: حُدِّثت عن أبي الحسن بن الفُرات (ت ٣٨٤)، قال:

«كان القَطِيعي مستوراً، صاحبَ سنة، كثير السماع».

---

(١) وهما من شيوخ الخطيب ، وهو الذي روى ذلك عنهما في «التاريخ» (٣/ ٧٤).

٥- وروى عن شيخه أبي طالب محمد بن الحسين بن أحمد بن بُكَير -وكان صدوقاً-، أنه قال:

«سُئل القَطِيعي -وأنا أسمعُ- عن الإيمان؟ فقال: قول، وعمل، ثم قال: وهل يُشَكّ فيه ؟!».

٦- وقال الذهبي في «العبر» (٢/ ٣٤٧):

«مسنِد العراق، وكان شيخاً صالحاً».

... إلى غير ذلك من أقوالهم التي يصعب تتبُّعها، وفيما ذكرنا كفايةٌ.

قلت: فأنت ترى إجماعَ هؤلاء الأئمّةِ على وصفهم للقَطِيعي بالصلاح وحُسن الاعتقاد، وينبغي أن يُضَمّ إلى ذلك إجماعُ الأُمة على الاعتماد عليه في روايته لِـ «مسند الإمام أحمد»، إذ لا يُتَصَوّر أن يُجمعوا على ذلك، وهو فاسد العقيدة شرير؛ كما لا يخفى على كل ذي عينين بَصِير!

فإن قلتَ: فمن أين تسرّبت هذه الفِرْيَةُ إلى قلب هذا الرجل الجاهل؛ حتى جرى بذلك قلمُه، ولحِق به إثمُه ؟

فأقول: يبدو لي -والله أعلم- من مجموع كلامه المتقدّم بصورة عامة، ومن قوله في هذه الفِقرة بصورة خاصة-: أن الرجل حنفي المذهب، ماتُريديُّ المعتقد، ومن المعلوم أنهم لا يقولون بما جاء في الكتاب، والسنة، وآثار الصحابة من التصريح بأن الإيمان يزيد وينقص، وأن الأعمال من الإيمان، وعليه جماهيرُ العلماء سَلَفاً وخلفاً ما عدا الحنفيّة؛ فإنهم لا يزالون يُصِرُّون على المخالفة؛ بل إنهم لَيُصَرِّحون بإنكار ذلك عليهم، حتى إن منهم من صرّح

بأن ذلك ردة وكفر -والعياذ بالله تعالى-، فقد جاء في (باب الكراهية) من «البحر الرائق» -لابن نُجَيم الحنفي- ما نصُّه (٨/ ٢٠٥): «والإيمان لا يزيد ولا ينقص؛ لأن الإيمان عندنا ليس من الأعمال»[1].

وقال في (باب أحكام المرتدّين) (٥/ ١٢٩-١٣١) ما نصّه: «فيكفر إذا وصف الله بما لا يليق به، أو سخر باسم من أسمائه... -ثم سرد مكفرات كثيرة، ثم قال: -... **وبقوله: الإيمان يزيد وينقص**»!.

أقول: فلعلّ ما جاء به الرجلُ مِن ذاك الإفك إنّما هو من هذا الباب؛ فطعن به في القَطِيعي بغير حق ولا صواب، عامله الله بما يستحق!

وإني لأخشى أنْ يكونَ هذا الرجلُ قد تأثّر في إفكه هذا -وتعصُّبه على القَطِيعي- بالشيخ زاهد الكوثري؛ بجامع الاشتراك معه في التعصُّب المذهبي -أولاً-، وبمتابعته إياه في الطعن في الصادقين من رواة الحديث -ثانياً-؛ فقد برَّز الكوثري بهذا في المتأخّرين منهم، وَبَزَّ في ذلك مَن تقدَّمهم، حتى سَرَتْ عدواه إلى كثير من المعاصرين؛ رددت على بعضهم في بعض كتبي؛ فقد كان

(١) وهذا يخالف -صراحةً- حديث أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ سُئل: أيُّ العمل أفضل؟ قال: «إيمان بالله ورسوله...» -الحديث-، أخرجه البخاري -وغيره-، وفي معناه أحاديث أخرى ترى بعضها في «الترغيب» (٢/ ١٠٧).

وقد فصّل شيخ الإسلام ابن تيميَّة وجهَ كونِ الإيمان من الأعمال، وأنه يزيد وينقص -بما لا مزيد عليه- في كتابه «الإيمان»، فلْيراجعه من شاء البسط.

أقولُ: هذا ما كنتُ كتبتُهُ منذ أكثرَ من عشرين عاماً؛ مُقَرِّراً مذهبَ السلف، وعقيدةَ أهلِ السُّنَّةِ -ولله الحمدُ- في مسائل الإيمان، ثُمَّ يأْتي -اليومَ- بعضُ الجهلةِ الأغمار، والناشئةِ الصِّغار: فيرموننا بالإرجاء!! فإلى اللهِ المشتكى مِن سوءِ ما هم عليه مِن جهالة وضلالة وغُثاء...

الكوثري -مع معرفته بهذا العلم- شديدَ التعصُّب لمذهبه، متّبعاً للهوى، حتى أورده موارد الردى، فكان كثيرَ التفنُّن في الغمز واللمز في رسائله وتعليقاته، لا يَدَعُ فرصة تسنح له إلا اهتبلها، وشَنَّ الغارة على أهل الحديث والسنة وأنصارها -بها-.

وحسبك -الآن- دليلاً على ما أقول: كتابه «تأنيب الخطيب»؛ فقد طعن فيه في عشرات الأئمة من الفقهاء والمحدثين -كما فصَّل القولَ في ذلك العلامةُ المحققُ عبد الرحمن المُعَلِّمي اليماني في كتابه الفَذّ: «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»[1]-؛ ومِن هؤلاء الذين طعن الكوثريُّ فيهم: أبو بكر القَطِيعي -رحمه الله تعالى-؛ فقد وصفه الكوثري في «تأنيبه» (ص ١١١) بأنه: «مختلط فاحش الاختلاط» !.

وهذا مما لم يَقُلْهُ أحدٌ من أئمة الحديث، لا المتقدّمين منهم ولا المتأخّرين، وهم وحدهم الذين لهم الحقُّ في الجرح والتعديل؛ لاختصاصهم بهذا العلم -أولاً-، ولأنهم كانوا لا تأخذهم فيه لومةُ لائم -ثانياً-، فكانوا يجرحون مَن كان معهم في العقيدة؛ إذا قام فيه سببُ الجرح، ويوثّقون من لم يقم ذلك فيه، ولو كان مخالفاً لهم في العقيدة، ليس للأهواء في ذلك سلطانٌ عليهم، وهذا أمرٌ مشهورٌ، لا حاجة لضرب الأمثلة على ذلك، بخلاف أهل الأهواء؛ كالكوثري، وهذا الهاشمي الذي يلهث خلفه في التعصُّب المذهبي، ومثله الكوثري الصغير المعروف بـ (أبو غدة)؛ فقد نَقَل عن شيخه الكوثري في تعليقه على «الأجوبة

(١) طبع في دمشق؛ بتحقيقي وتعليقي ، وعلى نفقة الشيخ محمد نَصيف وشركاه -رحمهم الله تعالى-.

ثم طُبع -أخيراً- في مكتبة المعارف، الرياض.

الفاضلة» (ص ٩٧) كلاماً له في الطعن في القَطِيعي فمَن دونه من رواة «المسند»، وأقرّه -نسأل الله السلامة- !!

- **بيان غرضهم من الطعن في القَطِيعي :**

وقد يتساءل البعضُ، فيقول: ما هو غَرَضُ الكوثري -ثم الهاشمي- مِن الطعن في أبي بكر القَطِيعي ؟

والجواب: إنّ غرضَهم من وراء ذلك خبيثٌ جدًّا، ألا وهو إسقاط الثقة والحُجّة بكتاب «مسند الإمام أحمد»؛ لما فيه من أحاديثَ كثيرةٍ تخالف مذهب الحنفية في الأُصول والفروع؛ ذلك لأنّهم يعلمون أن الاحتجاج بأحاديث «المسند» قائمٌ على ثبوت نسبتِه إلى الإمام أحمد، وهو إنما يرويه أبو بكر القَطِيعي -كما سبق-، فلو أنه يَثبت -لا قدَّر اللَّه- أنه فاسدُ العقيدة، شرير، وذلك يعني أنه فاسقٌ! -كما يَهْرِفُ الهاشمي-، أو فاحش الاختلاط! -كما يزعم الكوثري-؛ فالقواعد الحديثية تقتضي -حينئذٍ- الإعراضَ عن الاستدلال بأي حديث جاء في «المسند»، ولو كان رواته ثقاتٍ أثباتاً، ما دام أنه دونهم القَطِيعي الشرير المختلط -بزعمهم-!

ولكنْ خاب فألُهم، وفشل سعيُهم، فقد تتابع علماءُ المسلمين -سلفاً وخلفاً- على صحة نسبة «المسند» إلى مؤلِّفه الإمام أحمد -كما تقدّم-، وعلى الاحتجاج بما فيه من الأحاديث بشروطها المعروفة في علم المصطلح، وذلك إجماعٌ منهم على توثيق رواته إلى الإمام أحمد من ابنه عبد الله إلى القَطِيعي، فلو فُرض أن أحداً من الأئمة لم يوثّقه -صراحةً-؛ فالإجماعُ المشار إليه كافٍ شافٍ،

فكيف وقد وثّقه غير واحد -كما سبق-.

وحسبك دليلاً على ذلك أنه كان شيخاً لكثير من أئمة الحديث النُّقَّاد؛ كالإمام الدارقطني، وأبي بكر البَرْقَاني، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي نُعيم الأصبهاني -وغيرهم-، واحتجَّ به الحاكم في كتابه «المستدرك على الصحيحين» في مئات الأحاديث، وصحَّحها كلها، ووافقه الحافظ الذهبي على ذلك، وإليك أرقام صفحات بعضها مما جاء في كتاب الإيمان -فقط- من «المستدرك»: (١/ ٩، ٢٩، ٣٦، ٣٧، ٤٢، ٥٠، ٥٥، ٥٧، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٩)، وقال في أحدها:

«هذا حديث صحيح، ورواته عن آخرهم ثقات»، ووافقه الذهبي -أيضاً-.

فإن قيل: لعلَّ مستند الكوثري فيما نسبه إلى أبي بكر القَطِيعي من الاختلاط الفاحش: ما ذكره الخطيبُ في ترجمته، قال (٤/ ٧٣ـ٧٤): «حُدِّثْتُ عن أبي الحسن بن الفُرات، قال: كان ابن مالك القَطِيعي مستوراً، صاحبَ سنة، كثير السماع من عبد الله بن أحمد -وغيره-، إلا أنه خلط في آخر عمره، وكَفَّ بعده، وخَرِفَ حتى كان لا يعرف شيئاً مما يُقرأ عليه».

وجواباً عليه أقول:

لا يصلح ذلك له مستنداً لوجهين:

١- أن ذلك لم يثبت عن ابن الفُرات، كما يُشعر بذلك قول الخطيب: «حُدِّثْتُ»، فلم يذكر مَن حدّثه، فهي روايةٌ مجهولةٌ لا يحتج بمثلها، وليس هذا مما يخفى على الكوثري، ولكنه يصطاد في الماء العَكِر! ويكفيك دليلاً على ذلك

أن الخطيبَ نفسه قد زكَّاه في مطلع ترجمته بقوله: «لم نر أحداً امتنع من الروايةِ عنه، ولا ترك الاحتجاجَ به».

فلو أنَّ الأمر كان كما زعم الكوثريُّ؛ ما أجمع العلماء على الاحتجاج به -كما هو ظاهرٌ لا يخفى-.

نعم؛ قد يكون تغيّر حفظه في آخر عمره، وعلى ذلك يُحمل ما رواه الخطيب في ترجمة شَيخِهِ ابن السِّيبي (٤/ ٤) مما لا ضرورةَ لذكره الآن، فقد أشار الحافظُ الذهبي إلى ذلك بقوله في «الميزان»: «صدوق في نفسه، مقبول، تغيَّر قليلاً».

ثم ذكر قولَ ابن الفُرات المتقدم؛ ليردَّه بقوله: «فهذا القولُ غلوٌّ وإسراف، وقد كان أبو بكر أسندَ أهل زمانه».

وأيّده السيوطي على هذا القول، فقد قال عَقِبَهُ في «تدريب الراوي» (ص ٥٢٨):

«وقد وثّقه البَرْقَاني، والحاكم، والدارقطني، ولم يذكروا شيئاً من ذلك، وقال العراقي: في ثبوت ذلك نَظَرٌ، وما ذكره ابن الفُرات لم يثبت إليه».

فأنت ترى أن الحُفّاظ تتابعوا على عدم ثبوت ما نُسب إلى ابن الفرات من الاختلاط الفاحش، فتبيَّن أن الكوثري يُخالف أهلَ الاختصاص في الجرح والتعديل، وينهج هو نهجاً خاصًّا به في ذلك، يتلاءم مع عصبيّته وأهوائه -نسأل الله السلامة-.

ويؤيِّد ذلك؛ الوجهُ التالي :

٢- هَبْ أنَّ ما ادَّعاه الكوثري من اختلاط أبي بكرٍ القَطِيعي ثابتٌ، فهو يعلم أن ذلك ليس جرحاً بإطلاقه عند المحدثين، وإنما فيه التفصيلُ المعروفُ في مصطلح الحديث، وهو على ثلاثة أنواع :

الأول: الاحتجاج بالمختلط إذا حدّث قبل الاختلاط.

الثاني: ترك الاحتجاج به إذا حدّث بعد الاختلاط.

الثالث: التوقُّف إذا لم يُعلم أنه حدّث قبله أو بعده.

وعلى ذلك؛ فينبغي لكل من يريد البحث العلمي بعيداً عن الهوى والغَرَض، والتعصُّب للرأي والمذهب، أن ينظرَ ويعيَ ما قاله العلماء في الاختلاط المزعوم.

قال الحافظ العراقي عَقِبَ كلامه المتقدِّم:

«وعلى تقدير ثُبوته؛ فمن سمع منه في حال صحّته: الحاكم، والدارقطني، وابن شاهين، والبَرْقاني، وأبو نُعيم، وأبو علي التميمي[1] -راوي «المسند» عنه-؛ فإنه سمعه عليه سنة ستّ وستين، ومات سنة ثمان وستين وثلاث مئة».

وأقرّه على ذلك الحافظ ابن حجر بعد أن نقل خُلاصَتَهُ.

---

(١) هو الحُسين بن علي بن محمد المعروف بابن المُذْهِب ، توفي سنة (٤٤٤).

ونصّه في «لسان الميزان»:

«قلت: كان سماع أبي علي بن المُذْهِب منه لِـ «مسند الإمام أحمد» قبل اختلاطه، أفاده شيخنا أبو الفَضْل بن الحسين[1]».

فتبيَّن -مما ذكرنا- أن الطعن في أبي بكر القَطِيعي -رحمه الله -تعالى- غيرُ ثابتٍ عند علماء الحديث ونُقَّاده -الذين هم فُرسان هذا الميدان وأبطالُه-، وأنه لو ثبت ذلك فيه؛ فلا يُؤَثِّرُ في روايته لِـ «المسند» شيئاً؛ لِمَا سبق بيانُه، وقد أشار إلى هذه الحقيقةِ الحافظُ ابن كثير في ترجمته إياه في «تاريخه» المسمّى بـ «البداية والنهاية»، فقال (١١/ ٢٩٣):

«وكان ثقة، كثير الحديث، ولم يمتنع أحدٌ من الرواية عنه، ولا التفتوا إلى ما طعن فيه بعضُهم، وتكلّم فيه...».

□ خامساً: هل أدخل القَطِيعي في «المسند» أحاديثَ موضوعة ؟!

وأما قولُه فيه: «إنه أدخل في هذه المذكّرة -«المسند»- روايات موضوعة، حتى بلغ هذا الكتاب إلى ضعفين» !

فأقول: هذا كسابقهِ في البَهْتِ، والافتراء، وقلة الحياء؛ بل هو في ذلك أوضحُ وأظهرُ، حتى لَيَصْدُقَ فيه المثل السائر: «جاء بِقَرْنَي حمار» !

---

(١) هو الحافظ العراقي.

فإن الإدخال المزعوم إما أن يعني به أن القَطِيعي أدخلها على عبد الله في روايته عنه؛ بأن يقول: حدثنا عبد اللَّه... وهو لم يحدِّثه بها، وإما أن يعني أنه أدخلها على غير عبد الله من شيوخه، ولم يحدِّثوه بها، وكل ذلك كذبٌ بَحْتٌ، وسواء كان يعني هذا أو ذاك؛ فهو -أيضاً- افتراءٌ محضٌ لا يخفى على أحد؛ لمخالفته للواقع من وجهين :

الأول: إجماع العلماء على توثيق القَطِيعي، وتصديقه، والاحتجاج بروايته، وذلك يعني -بالضرورةِ- تبرئةَ القَطِيعي من أن يكون روى مِن عنده حديثاً موضوعاً واحداً، فكيف وهي من الكثرةِ عند ذاك الأفّاك بحيث صارت بها أحاديث «المسند» ضِعْفَيْهِ؟! وعدد أحاديثه كلها نحو ثلاثين ألفاً ؟!

والآخر: قد اختلفوا في «المسند»؛ هل يوجد فيه أحاديث موضوعة؟

على قولين -لعلّه يأتي بيانهما-، والذي يهمُّنا ذكره -الآن- أن الذين تتبَّعوا ما قِيل بوضعه من أحاديث «المسند» لم يستطيعوا أن يَصِلُوا بها إلى ما دون الخمسين! فكيف جعلها ذاك الأفَّاك الأثيم ضِعْفَ أحاديث «المسند»؟! -عامله الله بما يستحقُّ-.

فإن قيل: هل تظنُّ أن مثل هذا الافتراءِ المحضِ المخالفِ للواقع يُمكن أن يقع في عصرنا هذا ؟

فأقول :ذلك غير مستبعد، ولم لا؟! وقد قيل على مرِّ القرون ما هو أكثرُ من ذلك، وأفحشُ -كما هو معلومٌ من سيرة النبي ﷺ مع قومه، وسائر الأنبياء مع أقوامهم، ومن ذلك افتراءُ الرافضة على النبي ﷺ، وأهل بيته، وعلى أهل السنة، وفي مقدّمتهم الخلفاء الراشدون -مما هو معروفٌ عند

العلماء-.

ولكنْ؛ لَمَّا كان من المقرَّر في الشرع الشريف: أن الأصلَ في المسلم إحسان الظن به، إلا إذا عُرِف بعناده وإصراره على باطله؛ فإنِّي أقول:

نحن لا نعرف هذا الرجل الباهت إلا من خلال كلمتهِ هذه في «المسند»؛ وعليه؛ فإنّا نفترضُ أنه لم يتعمّد مثل هذه الفرية والبهت! وإنما شُبِّه له، وتوهَّمه!

ولعلَّ منشأ ذلك من مجموع أمرين:

الأول: أنه ربما كان قرأ -يوماً ما- كلام الحافظ الذهبي حول «كتاب التفسير» المنسوب للإمام أحمد -رحمه الله تعالى-، وقد ذكره في جملة ما له من الكتب، ثم قال مبيِّناً شكَّه وارتيابه في صحّة نسبته إليه:

قال في «سِيَر أعلام النبلاء» (١٣/ ٥٢٢) -في ترجمة ولده عبد اللَّه[١]-:

«لكنْ ما رأينا أحداً أخبرنا عن وجود هذا «التفسير»، ولا بعضِه، ولا كُرَّاسة منه، ولو كان له وجودٌ -أو لشيء منه- لنسخوه، ولاعتنى بذلك طلبةُ العلم، ولحصّلوا ذلك، ولنُقل إلينا، ولاشتهر، ولتنافس أعيانُ البغداديين في تحصيله، ولنقل منه ابنُ جرير -فَمَن بعدَه- في تفاسيرهم، ولا -واللَّهِ- يقتضي أن يكون عند الإمام أحمد في التفسير مئة ألف وعشرون ألف حديث؛ فإن هذا يكون في قدر «مسنده»؛ **بل أكثر بالضِّعف**، ثم الإمام أحمد لو جَمَعَ شيئاً في ذلك؛ لكان يكون منتخباً مهذَّباً عن المشاهير، فيصغر لذلك حجمُهُ، ولكان

---

(١) وانظر كلامه -رحمه الله- في ترجمة الإمام أحمد -نفسه- في «السير» (١١/ ٣٢٨).

يكون نحواً من عشرة آلاف حديث -بالجَهد-؛ بل أقلّ، ثم الإمام أحمد كان لا يرى التصنيف، وهذا كتاب «المسند» له، لم يصنِّفه هو، ولا رتّبه، ولا اعتنى بتهذيبه؛ بل كان يرويه لولده نُسَخاً، وأجزاءً، ويأمره أن: ضَعْ هذا في مسند فلان، وهذا في مسند فلان، وهذا «التفسير» لا وجود له».

قلت: فالظاهر -والله أعلمُ- أن المُوْمَى إليه قرأ هذا النصَّ من هذا الإمام، ثم تبخّر من ذهنه مجملُه؛ لِقِلّةِ عنايته بأقوال أهل الحديث، ودراسة كتبهم، ولم يبق في ذاكرته منه إلا جملة: «بل أكثر بالضِّعف»! ثم اختلطت عليه بكلام الذهبي المذكور حول «المسند»! ومع مرور الزمن، وبُعدِ عهده عن كلام الإمام استقرَّ في وهمه أن الضعف المذكور إنما هو في «المسند»، وأنه دخيلٌ عليه، وساعده على ذلك ما يأتي؛ وهو :

الأمر الآخر: أنه كان قرأ في بعض الكتب الحديثية أن لأبي بكر القَطِيعي زياداتٍ في «المسند»، وهذا -وإن كان مشهوراً عند بعض المتأخِّرين- فهو خَطَأٌ -أيضاً- كما سيأتي تحقيقه قريباً -إن شاء الله -تعالى-، فتركّب في مخيّلتِه من هذا الوَهَم المسبوق إليه، ومن ذاك الوَهَم الذي تفرّد هو به -غيرَ مسبوقٍ إليه!- هذه الفريةُ المكشوفةُ دون أن يُتعب نفسه بمراجعةِ بعض الكتب؛ ليتحقّق مما قال! ولو أنه فعل؛ لتبيَّن له هذا الذي نقول، ولَعَرف اسم القَطِيعي -على الأقلّ-!!

وهذا التوجيهُ والتعليلُ -وإن كان ظاهر التكلُّف-؛ فهو مستساغٌ -عادةً- في هذا المجال، وهو أَوْلَى من الجزم بأن الرجل افترى ذلك عمداً، وهو مسلمٌ يعلم قول الله -عزّ وجلّ-: ﴿إِنَّما يَفْتَري الكَذِبَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾، وروى مالك في «الموطإ» (٣/ ١٥٢) عن صفوان بن سُلَيم، قال:

قيل لرسول الله ﷺ: أيكون المؤمن جباناً؟ قال: «نعم»، فقيل لَهُ: أيكون المؤمن بخيلاً؟ فقال: «نعم»، فقيل له: أيكون المؤمن كذّاباً؟ فقال: «لا»، وإسناده صحيح مرسلاً، قال ابن عبد البر: «لا أحفظه مسنداً من وجه ثابتٍ، وهو حديث حسن مرسل»[١].

- هل لأبي بكر القَطِيعي زياداتٌ في «المسند» ؟

لقد اشتهر عند بعض العلماء المُتَأَخّرين أن للقَطِيعي زيادات في «مسند الإمام أحمد» غير زيادات عبد الله بن أحمد -فيه-، وذكر بعضُهم أنها يسيرة[٢] قليلة[٣]، ونحوه في «الفتح الرَّبَّاني في ترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني» للشيخ أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي (١/ ٢١)، وحَصَرَ عدَدَها في مكان آخر (٦/ ٢٥٤)، فذكر أنه وجدها أحدَ عشر حديثاً !

ولّما كنت -ولله الحمدُ- مغرماً بالتحقيق، وجاءت مناسبةُ ذكر هذه الزيادات في هذا الردّ النافع -إن شاء اللّه-تعالى-؛ أحببت أن أتيقّن من وجودها -أولاً-، ثم مِن عددها إن -وُجدت-ثانياً-؛ لأن النتيجة -سواءٌ كانت إيجابية أو سلبية- ففيها ردٌّ قاطعٌ على ما زعمه ذاك الهاشمي أن القَطِيعي زاد في «المسند» حتى صار ضِعْفَيْه! لأنه مهما كان عددها -إن وُجدت-؛ فلن تبلغ عُشر معشار ما ادّعى، ولا قريباً من ذلك!

---

(١) «شرح الزرقاني على الموطإ» (٤/ ٤١٠)؛ وهو في «التمهيد» (١٦/ ٢٥٣) -بنحوه-، وانظر «التعليق على المشكاة» (٤٨٦٢/ التحقيق الثاني).

(٢) الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص ٦٨- دمشق).

(٣) مقدمة «المسند» لأحمد شاكر (ص ٤٣).

فأولُ ما صنعتهُ من أجل ذلك: أنّي أخذتُ كتاب «الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني» للشيخ البنا -رحمه اللَّه-، وهو في أربعة وعشرين جزءاً، فمررتُ على أحاديثه جزءاً جزءاً، وقد بدأتُ به؛ لأنه أيسرُ للمراجعة، فقد رمز لزيادات القَطِيعي بـ (قط)؛ فكلُّ حديث عندهُ من زياداته وضع أمامَهُ هذا الرمز، بخلاف زيادات عبد الله بن أحمد؛ فقد رمز لها بـ (ز).

وبعد أن فرغتُ منه، وتتبّعت الأحاديث التي رمز لها بـ (قط)، وتأمّلت في أسانيدها -فيه-، وفي أصله «المسند»؛ تبيَّن لي أنها -كلَّها- ليست من زيادات القَطِيعي في شيء! وإنما هي من زيادات عبد الله بن أحمد، وبعضُها لأبيه أحمدَ -نفسه-!! وهي كلُّها من حديث أنس بن مالك -رضي الله عنه-، وهي في المجلد الثالث (ص ٢٧٨-٢٧٩) من «المسند» نفسه، فأرى أن أسوقَها بأسانيدها؛ لنتكلّمَ بعد ذلك على ما يناسب المقام منها :

١- حدثنا أبو عبد الله السُّلَمي: ثنا أبو داود، عن شُعبةَ، عن قتادةَ، عن أنس، قال: صلّيت خلفَ رسول الله ﷺ، وخلفَ أبي بكر، و... فلم يكونوا يستفتحون القراءة بِـ : بسم الله الرحمن الرحيم[1].

٢- حدثنا أبو عبد الله السُّلَمي، قال: حدّثني أبو داود، عن شُعبةَ، عن قتادةَ، قال: سمعتُ أنساً يقول: انشقَّ القمرُ على عهد رسول الله ﷺ[2]...

٣- حدّثنا أبو عبد الله السُّلَمي، قال: حدّثني حَرَمِيُّ بن عُمارة: ثنا شُعبة، قال: أخبرني قتادة، وحمّاد بن أبي سُليمان، وسليمان التَّيْمي، سمعوا أنس بن

---

(١) «أطراف المسند» (١/ ٤٥٩).

(٢) «الأطراف» (١/ ٤٧٤).

مالك، أن رسولَ الله ﷺ قال: «من كَذَبَ عليَّ متعمداً؛ فليتبوّأ مقعده من النار»[١].

٤- حدثنا عبد اللَّه: ثنا أبو عبد الله السُّلَمي: ثنا أبو داود، عن شُعبة، عن قتادةَ، عن أنس، قال: كان رسولُ الله ﷺ مِن أخفِّ الناس صلاةً في تمام[٢].

٥- حدّثنا أبو عبد الله السُّلَمي: ثنا أبو داود: ثنا شُعبةُ، عن قتادةَ، سمع أنساً، أن رسول الله ﷺ كان يُعجبه الدُّبَّاء، قال أنس: فجعلت أَضَعُهُ بين يديه[٣].

٦- حدّثنا أبو عبد الله السُّلَمي العَنْبَريّ: ثنا أبو داود، عن شُعبة، عن قتادة، قال: سألتُ أنساً عن نَبيذ الْجَرّ؟ فقال: لم أسمعْ من النبي ﷺ فيه شيئاً.

وكان أنسٌ يكرهه[٤].

٧- حدّثنا عُبَيد الله بن عُمر القَوَاريري: ثنا حَرَمِيُّ بن عُمارةَ: ثنا شُعبة، عن قتادة، عن أنس، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يُلقى في النار، وتقولُ: ﴿هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ حتى يضعَ قدمَهُ -أو رِجلَهُ- عليها، وتقول: قَطْ، قَطْ»[٥].

---

(١) «الأطراف» (١/ ٤٩٦).

(٢) «الأطراف» (١/ ٤٨٩).

(٣) «الأطراف» (١/ ٤٩١).

(٤) «الأطراف» (١/ ٤٨٤/ ٤٨٥).

(٥) «الأطراف» (١/ ٥٠٠).

٨- حدّثنا محمد بن أحمد الجُنَيدي: ثنا رجلٌ: ثنا شُعبة، عن قَتادة -وكان بهذا الحديث مُعْجَباً-، عن أنس، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «سَوُّوا صفوفَكم؛ فإنّ تسوية الصفِّ من تمام الصلاة»[١].

٩- حدّثنا عُبيد الله بن عُمر القَوَاريري... -بإسناده المتقدّم رقم (٧)-...، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كذب عليَّ متعمداً؛ فلْيتبوأ مقعدَه من النار»[٢].

١٠- حدّثنا عُبيد الله بن مُعاذ: حدثنا أبي: ثنا شُعبة، عن قتادة وحُميد، عن أنس، قال: مُطِرنا بَرَداً، وأبو طلحة صائمٌ، فجعل يأكلُ منه! قيل له: أتأكل وأنت صائمٌ؟! فقال: إن هذا بَرَكة[٣]!

١١- حدّثنا عَبْدُ الله بن سَعْد بن إبراهيم الزُّهْري أبو القاسم، قال: حدّثني عمّي يعقوبُ بن إبراهيم، عن شَرِيك، عن شُعبة بن الحجّاج، عن قَتادة، عن أنس، قال: كان رسولُ الله ﷺ يُضَحّي بكبشينِ أقرَنَيْنِ[٤].

١٢- حدّثنا عَبْدُ الله بن سَعْد... -بإسنادِهِ الذي قبله-...، عن أنس، عن النبي ﷺ، قال: «اعتدلوا في سجودكم...»[٥].

---

(١) «الأطراف» (١/ ٤٨٤).

(٢) «الأطراف» (١/ ٤٩٦).

(٣) هذا الحديثُ استدركه الدكتور زهير بن ناصر في تعليقه على «الأطراف» (١/ ٥٠٣).

(٤) «أطراف المسند» (١/ ٤٦٢).

(٥) «الأطراف (١/ ٤٧٠-٤٧١).

١٣- حدّثنا يعقوبُ بن إبراهيم الدَّوْرَقي، قال: حدّثني سعيد بن عامر، عن شُعبة، عن قتادةَ، عن أنس، أن عُمومةً له شهدوا عند النبي ﷺ على رؤية الهلال، فأَمر الناسَ أن يُفطروا، وأن يخرجوا إلى عيدِهم من الغدِ[١].

هذه هي الأحاديثُ التي ساق الشيخُ البنّا أكثرهَا على أنها من زيادات القَطِيعي، وهو واهمٌ في ذلك كُلِّه، وإليك البيان:

يرى القارىء الكريم أن الأحاديث الستة الأولى منها مدارها على الشيخ أبي عبد الله السُّلَمي العَنْبَري، والسابع والتاسع على عُبيد الله بن عمر القواريري، والثامن على محمد بن أحمد الجُنَيدي، والعاشر على عُبيد الله بن معاذ، والحادي عشر والثاني عشر على عَبْد الله بن سَعْد الزُّهْري، والثالث عشر على يعقوب بن إبراهيم الدَّوْرَقي.

قلت: وهؤلاء الشيوخُ -كلُّهم- من شيوخ عبد الله بن أحمدَ، كما في تراجمهم من «التهذيب»؛ إلا الجُنيدي فهو مترجم في «تعجيل المنفعة» -وغيره-، وتواريخُ وَفَيَاتِهم يؤكّد ذلك.

فالأول: وهو أبو عبد الله العَنْبَري -واسمه: سَوَّار بن عبد الله بن سَوّار التميمي-، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥).

والثاني: عُبيد الله بن عمر القَوَاريري، مات سنة سبع وثلاثين ومئتين (٢٣٧).

والثالث: محمد بن أحمد الجُنَيدي -وهو أبو جعفر الدقَّاق البغدادي-، مات سنة سبع وستين ومئتين (٢٦٧).

---

(١) «الأطراف» (١/ ٤٨٦).

والرابع: عُبيد الله بن معاذ -وهو أبو عمرو العَنْبَري البصري-، مات سنة سبع وثلاثين ومئتين (٢٣٧).

والخامس: عبد الله بن سَعْد الزهري، مات سنة ثمانٍ وثلاثين ومئتين (٢٣٨).

والسادس: يعقوب بن إبراهيم الدَّوْرَقي، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢).

وإذا أنت تذكَّرت أن ولادة القَطِيعي كانت سنة (٢٧٤)؛ فيكون هؤلاء الشيوخ قد ماتوا قبل ولادته بسنين كثيرة، وآخِرُهُم وفاةً الجُنَيدي، فبينها وبين ولادة القَطِيعي سبعُ سنين !

لِنَعُدِ الآن إلى الأحاديث المتقدّمة؛ لنشيرَ إلى مواطنها من «الفتح الرباني»، ولنتكلّم على بعضها بما يناسب المقام :

الأول: أورده في (٣/ ١٨٧) بإسناده، وقال في «شرحه»:

«هذا الحديث من زوائد الحافظ أبي بكر القَطِيعي -رحمه اللَّه-»!

الثاني: أورده في (٢٢/ ٤٣)، ورمز له بـ (قط)، ثم صرّح في «الشرح» بأنه من زيادات القَطِيعي -كما قال في الذي قبله-!

الثالث: أورده في (١٩/ ٢٦٧)، ورمز له، وصرّح بما تقدّم قبلَه!

ومن الغريب أنه استغنى به عن ذكر الحديث من طريق أحمدَ نفسه، مع أنه قد رواه في عدة مواطن من «مسنده» (٣/ ١١٣، ١٦٦، ١٦٦، -١٦٧-، ١٧٦، ٢٠٣، ٢٠٩، ٢٢٣، ٢٨٠)!!

وقد يقول قائلٌ: لعلّه آثَرَ بالذكر روايةَ الولدِ دون رواية الوالد؛ لأنها من رواية شُعبة، عن ثلاثة من ثقات التابعين -معاً-.

فأقول: قد رواه أحمد -أيضاً- في بعض المواطن المشار إليها (٣/ ٢٠٩-٢١٠)، عن شُعبة -أيضاً-، عن حمّاد، عن عبد العزيز بن رُفَيع، وَعتّاب -مولى هُرْمُز-، ورافع-أيضاً-، سمعوا أَنَساً يُحَدِّث... به، وذكر أحمد أن الصواب: عبد العزيز بن صُهَيب.

قلت: فهؤلاء أربعةٌ من الثقات، رواه عنهم أحمد، فكان إيثارُ روايته بالذكر أولى من رواية الابن؛ لأنها أعلى إسناداً، وأكثرُ رواةً -كما هو ظاهرٌ-.

الرابع: لم يُخطىء فيه؛ لسببٍ يأتي بيانهُ قريباً -إن شاء اللَّه-تعالى-.

الخامس: أوردهُ في (٢٢/ ٧٨) رامزاً لهُ، ومصرّحاً بأنهُ مِن زيادات القَطِيعي!

السادس: وَهِم فيه وَهَماً آخر ليس مِن باب ما سبق، ولكنه أفحشُ من ذلك، كما يأتي بيانه قريباً -إن شاء الله -تعالى-!

السابع: أورده في آخر الكتاب (٢٤/ ١٦٨) رامزاً له بأنه من زيادات القَطِيعي! ولم تتكلّم عليه -بشيءٍ- اللجنةُ التي قامت بإتمام طَبْعِ الكتاب، بالمجلد الثالث والعشرين والرابع والعشرين!!

الثامن: لم يُورده أصلاً! وكأنه استغنى عنه بسَوقهِ إياه (٥/ ٣١٤-٣١٥) من طريق أحمد، ولقد أحسن بذلك؛ فإن في سنده تسمية الرجل بمحمد بن جعفر، وهو المعروفُ بِغُنْدَر.

التاسع: أورده في (١٩/ ٢٦٧) رامزاً له، ومُصَرّحاً بأنه من زيادات القَطِيعي!

العاشر: أورده في (٦/ ٢٥٣) رامزاً له، ومُصَرّحاً بذلك!

وقد وجدتُ لِعُبيد الله بن معاذ -هذا- حديثاً آخر في «المسند»، وقع فيه للبنّا خطأٌ آخرُ مقابلٌ لهذا، وهو أفحشُ! فقال عبد الله بن أحمد في «المسند» (٥/ ١٣٣): ثنا عُبيد الله بن معاذ بن العنبري... فساق إسناده إلى أُبَيٍّ بن كعب؛ في فضل المسجد الأبعد.

قلتُ: ومع أن هذا الحديث لم يقع في أوله: «حدثنا عبد اللَّه: ثنا أبي»؛ ليكون من أحاديثِ أحمد -كما نصَّ عليه البنّا في المقدمة، وجعلها قاعدةً جرى عليها في الكتاب-كما سيأتي نقلُ ذلك عنه-؛ فإنه مع ذلك خالفَ القاعدةَ، فأورد الحديث في (١٩/ ٣-٤) على أنه من أحاديث الإمام أحمد -نفسهِ-؛ لأنه لم يُشر إلى أنه من زيادات عبد الله بحرف (ز)، أو من زيادات القَطِيعي بحرف (قط)؛ كما فعل في هذا الحديث العاشر، فتناقَضَ!

الحادي عشر: استغنى عن ذكره -أيضاً- بإيثاره (١٦/ ٦٢) روايةَ أحمدَ، عن هُشَيم، عن شُعبة... به.

الثاني عشر: أورده في (٣/ ٢٧٨) رامزاً له بأنه من زيادات القَطِيعي !

الثالث عشر: أورده في (٧/ ٢٦٦)، ورمز له بذلك!

بقي الكلامُ على الحديث الرابع، والحديث السادس، وإنما أخّرت الكلام عليهما؛ لأن الشيخ البنّا -رحمه اللَّه- لم يجعلْهما من زوائد القَطِيعي:

أما الرابع منهما؛ فقد وُفِّقَ فيه للصواب؛ فإنه ذكره (٥/ ٢٤٦) من زوائد عبد الله بن أحمد، فرمز له بحرف (ز)، والسببُ في ذلك واضحٌ، وهو أنـه جـاء في أول إسناده قوله: «حدثنا عبد اللَّـه: ثنـا أبـو عبـد الله السُّـلَمي...» بخـلاف الأحاديث الأخرى؛ سواءٌ ما كان منها عن السُّلَمي، أو عن غيره؛ فإنّه لم يذكـر في أولها (عبد اللّه)، فتوهّم من أجـل ذلـك أنهـا مـن زيـادات القَطِيعـي! وأن الشيوخ الذيـن في أوائـل أسـانيدها هـم مـن شـيوخه!! دون أن يتنبّـهَ لكـون (أبـي عبـد الله السُّـلَمي) في هـذا السـند هـو (أبـا عبـد الله السُّـلَمي) -نفسه- في أسانيدِ الأحـاديث السـتة الأخـرى! ودون أن يعـرف أن السُّـلَمي -هذا- مات قبل ولادة القَطِيعي بسنوات! وكذلـك يقـال في وَفَيـات الشـيوخ الآخرين في سائر الأحاديث الـتي بعـد السـتة المشـار إليهـا، وقـد مضـى ذكـرُ وفياتهم بين يدي أحاديثهم المتقدّمة.

كل هذا -وغـيرُهُ- لم يتنبّـه لـهُ الشـيخ -رحمـه اللَّـه-، فَوَقَعَـتْ لـهُ هـذه الأوهامُ المتسلسلةُ -وغيرها-، ومنها قاعدةٌ وضعها لنفسه في مقدّمـة كتابـه، لا أدري أهي أَثَرٌ من آثار هذه الأوهام النّاتجة عن عـدم معرفتـه لتـاريخ الوفيـات وَطَبقات الرواة؟! أم الأمرُ على العكس من ذلك -وهو أنّ الأوهـام أَثَـرٌ مـن آثار تلك القاعدة-، وأنها هي التي صَرَفَتْـهُ عـن التحقيـق مـن وفيـات أُولئـك الشيوخ؟! وسواءٌ كان هذا أو ذاك؛ فلا بُدَّ من ذكـر قاعدتـه؛ لمناقشـتها، وبيـان موضعِ الخطإِ فيها:

قـال في (المقدّمـة) (١/ ٢٢-٢٣): «فكـلُّ حديـث يُقـال في أول سـنده: «حدّثنا عبدُ اللَّه: حدّثني أبي»؛ فهو من «المسـند»، وكـلُّ حديـث يُقـال في أول سنده: «حدّثنا عبد اللَّه: حدّثنا فلان بغير لفظ (أبي)؛ فهو من زوائد عبد اللَّـه،

وكلُّ حديث يُقال في أوله: «حدّثنا فلان» غيرُ عبد اللَّه، وأبيه؛ فهو من زوائد القَطِيعي، فهذه قاعدةٌ عظيمةٌ ينبغي أن تعرفَها».

قلت: نعم؛ ولكنها غيرُ مُسَلَّمة على إطلاقها، لا سيَّما في النوع الثالث منها؛ لأننا نعلمُ بالممارسة أنه قد يسقُطُ من السند أولُه، فيأتي الالتباسُ، ولا حاجةَ للإكثار من ضرب الأمثلة، فبين يديك عددٌ طيّبٌ منها، سقط ذكرُ عبد الله من أولها، فجاءت الأوهامُ التي بيَّنَّاها! بخلاف الحديث الرابع؛ فقد ذُكر في أوله عبد اللَّه، فلم يقع فيه الوَهَم، وهذا السقطُ قد يكون من الطابع، أو الناسخ، أو أحد رواة «المسند»، أو غير ذلك مما قد أذكرُهُ -بعد-، فيتداخل بسبب ذلك أحدُ الأنواع الثلاثة في غيرها، ويختلُّ نظامُ القاعدة التي وضعها، والأصلُ في ذلك الغَفْلَةُ، أو الجهلُ بطبقات الرواة وتاريخ وفياتهم!

وقد عثرتُ في «الفتح الربّاني»، و«شرحِهِ» على كثير من النماذج الدالّة على أن مؤلِّفه -رحمه اللَّه- لم يكن من رجال هذا الشأن، وما سبق من الأمثلةِ كافٍ للتدليل على ذلك.

على أن لقائلٍ أن يقول: ما ذكره في النوع الثالث غيرُ مسلَّم به ما دام أنه لم يذكر القَطِيعي في أول إسناد الحديث، فما هو الدليلُ على أن هذا النوع من زياداته؟! فليس له فيه إلا مُجَرّد الدعوى -مع مخالفتها لما قدّمناه من التحقيق العلمي-.

وعلى ذلك؛ نستطيعُ أن نقول: إن قوله في أول إسناد الحديث الأول المتقدّم: «حدثنا أبو عبد الله السُّلَمي» ليس من الضروري أن يُحمل على أن القائل: «حدّثنا...» هو القَطِيعي؛ ليكون الحديثُ من زياداته؛ بل يُحتمل أن يكون القائلُ لذلك إنما هو عبد الله بن الإمام أحمد؛ لأمرين:

الأول: أنه جاء في «المسند» حديثٌ آخَرُ قُبيل هذا مباشرةً، قال فيه القَطِيعي: «حدّثنا عبد اللَّه: حدثني أبي...»، ثم جاء عَقِبَهُ مباشرةً قولُه: «حدثنا أبو عبد الله السُّلَمي...»، فهذا -وإن كان يُحتمل أن يكون القائل لهذا هو القَطِيعيَّ- فإنّه يُحتمل -أيضاً- أن يكون هو عبد الله بن أحمد؛ لما سبق ذكره من عدم التصريح بذكر القَطِيعي في أوله، ويؤيّده ما يأتي، وهو:

الأمر الآخر: وهو تصريحُ القَطِيعي -رحمه اللَّه- في أول الحديث الرابع بذكر عبد الله في أوله، فكان ذلك دليلاً قاطعاً على أن السُّلَمي هو من شيوخ عبد الله بن أحمد، وليس القَطِيعيَّ، وتأيّد ذلك بتاريخ طبقتهم -كما أسلفنا-، ثم جاء عَقِبَهُ الحديثان الخامسُ والسادسُ، وفي أولهما ذكر السُّلَمي نفسه، ثم جاء عَقِبَهُما بقيةُ الأحاديث عن شيوخ آخرين لعبد اللَّه، فقوله في أوّلها: «حدّثنا فلان...» ينبغي أن يُحمل على أن القائلَ هو عبدُ الله -نفسُه-؛ لما ذكرتُه في هذه الفقرة من التصريح والتأريخ.

فلم يتنبّه الشيخ البنّا -رحمه اللَّه- لهذه الحقائق كلّها، فَوَقَعَتْ له هذهِ الأوهامُ الكثيرةُ، ولقد كان بإمكانه أن يتجنّبها لو أنه كان يجري في تأليفه على طريقة التحقيق، التي هي الغايةُ من التجميع عند المحدثين، الذين ينصحون الدارسَ لعلمهم المبارك هذا بقولهم: «قَمِّشْ ثم فَتِّشْ».

بل إني أَقولُ: لو أنه كان يهمُّه التحقيقُ؛ لوجد على هامش «المسند» تعليقاً لبعض المحدّثين بين يدي الحديث الأول، يكفي مُنَبِّهاً له أن لا يقعَ في تلك الأوهام! وأن يعزو الأحاديثَ -على الصوابِ- لزوائد عبد اللَّه!! ونصُّ التعليق (٢/ ٢٧٨):

«قوله: «حدّثنا أبو عبد الله السُّلَمي... -إلى قوله :-... حدّثنا عفان» من

زوائد عبد الله ابن الإمام أحمد، إلا حديثَي رَوْحٍ».

لو أن الشيخ -رحمه اللَّه- تنبّه لهذا؛ لكان حافزاً له على دراسة ترجمةِ أبي عبد الله السُّلَمي، وسائر شيوخ عبد الله في بقية الأحاديث، وإذن لَجَزَمَ بأن هذه الأحاديثَ هي من زيادات عبد اللَّه، لا القَطِيعي، ولكن ما شاء الله كان، وما لم يشأْ لم يكن.

نعم؛ لقد كان الأَوْلَى بأبي بكر القَطِيعي -رحمه اللَّه- أن يُصَرّح في أوائل هذه الأحاديث بقوله: «حدّثنا عبد اللَّه...»، كما فعل في الحديث الرابع؛ تيسيراً للفهم، ودفعاً للوهم.

ولعلَّ إهمالَه لهذا كان من تلك الأُمورِ الطفيفةِ، التي استرعى النظرَ إليها الحافظُ الذهبيُّ، ثم العسقلانيُّ في ترجمة القَطِيعي -رحمه اللَّه-، فذكرا -واللفظُ للعسقلاني-:

«وقع في «المسند» أشياء غير مُحْكَمَةِ الإسناد».

ثم تردّد الحافظُ بين أن يكون ذلك من القَطِيعي، أو ابن مالك -الراوي عنه-؛ والله أعلم.

ولعلّ ذلك كان منه -أو من الرواي عنه- عن سهوٍ، مما لا ينجو منه أَحَدٌ، فقد رأيته سلكَ الجادّة والصوابَ في غير هذه الأحاديث من زوائد عبد اللَّه؛ إلا ما شاء اللَّه، فانظر مثلاً الصفحة (٦٠) من المجلد الأول؛ فقد ساق فيها ثلاثةَ أحاديثَ أُخرى عن شيخ واحد لعبد اللَّه، ومع ذلك صرّح في أول كل منها بقوله: «حدّثنا عبد اللَّه: حدّثنا محمد بن أبي بكر المُقَدّمي...».

بقي الكلام على الحديث السادس من الأحاديث المتقدّمة؛ فاعلم أنه قد

وقع له فيه وَهَمٌ آخرُ، أفحشُ مما سبق، ذلك أنه لمّا أورده (١٧/ ١٢١)؛ لم يرمز له بشيء؛ إشارةً منه إلى أنه من أحاديث أحمدَ، ليس من زوائد ابنه عبد اللّه، أو القَطِيعي! ثم أكّد ذلك بقوله في «الشرح»: «سندهُ: حدّثنا أبو داود: أنـا شُـعبة، عن قَتادة... إلخ»، فلم يذكر في أول الإسناد قول عبد اللّه: «حدّثنا أبو عبد الله السُّلَمي العَنْبَري»!

والظاهر أنه سقط هذا من قلمهِ لَّما نقله من «المسند» إلى مسوَّدتهِ، أو مـن هذه إلى مبيَّضتهِ، فَبَدَا له الحديثُ حين نظر إليه -بعد نقلـه- أنـه مـن أحـاديث الإمام أحمد، وليس من زوائد ابنه!

وقد رأيتُ له وَهَماً آخر، هـو أفحـشُ مـن كـل مـا سـبق! فقـد قـال في (٢٤/ ١٤٩): «(قط)، وعن أبي ذَرّ -رضي الله عنه-، أن رسول الله ﷺ كـان جالساً وشاتان تقترنان، فنطحت إحداهما الأُخـرى... -الحديـث-، فرمـز لـه بأنه من زيادات القَطِيعـي، وكـرّر ذلـك في «الشـرح»، فقـال: «سـنده: (قـط): حدّثنا عُبيد الله بن محمد: أنا حَمّاد بن سلمة... عن أبي ذَرّ...».

وأكَّدت ذلك اللجنـةُ الـتي قـامت علـى إتمـام الكتـاب، فقـالوا: «وهـذا الحديثُ من زوائد القَطِيعي عن غير عبد اللّه، وأبيه، ولذلك أشار إليه المؤلّـف -رحمه اللّه- بلفظ: (قط)».

وسببُ هذا الوَهَم من نوع آخر غير ما تقدّم، وهـو أن الحديـثَ جـاء في الأصل -«المسند»- (٥/ ١٧٢) -وقبله- ما نصُّه: «قال أبو عبـد الرحمَـن -هـو عبد الله بن أحمـد-: وجـدتُ هـذا الحديـث في كتـاب أبـي بخـطِّ يـده: حدَّثنـا عُبيد الله بن محمد...» إلخ.

قلت: فهذا تصريحٌ بأنه ليس من زوائد القَطِيعي؛ بل ولا من زوائد عبد اللَّه، وإنما هو من أحاديث أحمد التي رواه ابنُهُ عبد الله عنه -وجادةً-، -رحمهم الله -تعالى-.

وسببُ الوَهَم يعود في نظري إلى احتمالين:

الأول: أنه توهّم أن اسم الإشارة في كلام عبد الله (هذا)؛ إنما يرجعُ إلى الحديث الذي قبل هذا في «المسند»، وهو من حديث أبي ذَرٍّ -أيضاً-، لكنه في صلاة التراويح، وبناءً على ذلك لمَّا نقل الحديثَ من «المسند» إلى مسوَّدته؛ لم ينقل قولَ عبد الله -هذا-، فظهر له الحديثُ على أنه من زوائد القَطِيعي! لأنه لم يُذكر فيه أحمد ولا ابنه!! فرمز له بـ (قط)؛ بناءً على القاعدة التي وضعها في المقدّمة، وسبق نقلُها، ونقدُها!!!

والآخر: أن رمز (قط) كان في مسوَّدته (خط)، فلمّا نقله إلى مبيَّضته؛ تحرّف عليه إلى (قط)؛ فإن رمز (خط) عنده إنما هو إشارة إلى أن الحديث المرموز لديه لم يقرأه عبد اللَّه، ولم يسمعه -يعني: مِن أبيه-، وإنما وجده في كتاب أبيه بخطِّ يده -كما نصَّ عليه في المقدّمة (١/ ٢٢)-.

وَيُرَجِّحُ الاحتمالَ الأولَ أنني رأيتُه قد رمز لحديث أبي ذَرٍّ في صلاة التراويح بـ (خط) في (٥/ ٩)، وجعل قولَ أبي عبد الرحمن المتقدّم: «وجدت...» إلخ تابعاً له، وقال في شرحه إياه:

«رمزت له في أوله (بخاء وطاء) كما أشرتُ إلى ذلك في مقدّمة الكتاب، وسمعه -أيضاً- عبد الله من أبيه» !

وهذا خلطٌ غريبٌ عجيبٌ! يناقض ما أشار إليه -فيما نقلتُه عنه آنفاً- أن

(خط) إشارةٌ منه إلى أن الحديثَ المرموزَ لـه بذلـك مما لم يقـرأْهُ عبـد اللّـه، ولم يسمعه من أبيه !!

فلو أنه تنبّه لكون اسمِ الإشارة (هذا)؛ إنما هو إلى حديث الشاتين الـذي يَلِـي الإشـارةَ؛ لَمَـا وقـع في هـذا الخَبْـطِ، والخَلْـطِ، والتنـاقُضِ -إن شـاء الله -تعالى-، ولكان وَهَمُهُ محصوراً في أنه تحرّف عليه رمز (خط) إلى (قط) !

وجملةُ القول في هذا الحديث: أن البنّا -رحمه اللّه- وَهِمَ في فَهْمِ قول أبي عبد الرحمن المتقدم: «وجدت...» وهمين :

الأول: أنه جعله في آخِرِ حديث أبـي ذَرّ في الـتراويح، وإنمـا هـو في أول حديثه الآخر في الشاتين!

والآخر: أنه رمز له بـ (قط)، وحقُّه أن يرمز له بـ (خـط)، كمـا فعـل في حديثٍ آخرَ عن هذا الشيخ لأحمد، وبنفس المقدمةِ أو التوطئةِ لابنه عبـد اللّـه! فقال البنّا (٧/ ١١٨): «(خـط)، وعنهـا -يعـني: عائشـة-، أن رسـولَ الله ﷺ قال...»، فذكـر حديثاً في عـذاب القـبر، وقـال في «الشـرح»: «سـنده: حدّثنـا عبد اللّه، قال: وجدتُ هذا الحديث في كتاب أبي بخـطّ يـده: حدّثنـا عُبيـد الله ابن محمد التميمي -وهو العَيْشِي-، قال: أنا حمّاد... عن عائشة».

قلت: والعَيْشِيُّ -هذا، ويقال: العائشي-؛ نسبتُه إلى عائشةَ بنـت طلحـة؛ لأنه من ذُرِّيتها، وهو من شيوخ أحمد الثقات، وهو نفسُـه عبيـد الله بـن محمـد الذي في حديث أبي ذَرّ الذي رمز له بأنـه مـن زيـادات القَطِيعـي! وقـد مـات العائشي سنة (٢٢٨)؛ أي: قبل ولادة القَطِيعي بسنين كثيرة !

ثم بدا لي احتمالٌ آخرُ في هذا الرمز الآخَر، وهو أن التحريف الذي وقع

فيه إنما هو من اللجنة التي أُلِّفت بعد وفاة الشيخ -رحمه اللَّه- لإتمام الكتاب، فمِن المحتمل أن المؤلِّف رمز لهذا الحديث على الصواب (خط)، لكنه تحرّف على أحد أعضاء اللجنة إلى (قط)! فكان ذلك من الخطأ الذي لا يكاد ينجو من مثله أحدٌ؛ والمعصومُ من عصمه الله -تعالى-.

والخلاصةُ التي وصلت إليها من دراستي الدقيقة -هذه- لكتاب «الفتح الربّاني»: أنه لا تُوجد في «مسند الإمام أحمد» زياداتٌ لأبي بكر القَطِيعي رواها عن شيوخ له غير شيخه عبد الله بن أحمد، وبذلك يظهرُ لنا -واضحاً- كذبُ ذاك الهاشمي الذي زعم أن في «المسند» زياداتٍ كثيرةً جدًّا -موضوعةً- صار بها «المسند» ضِعْفَيْه !![1]

- خُطة ثانية للتأكُّد من ذلك :

وفي سبيل التأكُّد مما وصلتُ إليه بدراستي على الخُطّة السابقة؛ فقد رأيت أنه لا بُدّ من أن أُتْبِعَها بخطط أخرى، وهي الرجوعُ إلى دراسة كتب أخرى، ولو أن ذلك يُكَلِّفني جهداً بالغاً، ويأخذ مِنّي وقتاً طويلاً، ولا بأس من ذلك ما دمتُ أعتقدُ أنني أخدمُ سنة النبي ﷺ في الردِّ على من طعن في صحة «مسند

(١) ثم تأيّد ذلك بعزو تلك الأحاديث لغير القَطِيعي من الحافظ -أيضاً-كما سبق- في كتابه القيم «أطراف المسند» ، وذلك منه تأكيدٌ لقوله في المقدمة: «أما بعد: فهذا كتاب «أطراف الأحاديث التي اشتمل عليها «المسند» الشهير الكبير للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل مع زيادات ابنه عبد اللَّه».

فلم يتعرّض إطلاقاً لزيادات أبي بكر القَطِيعي المزعومة ، فبطل قولُ الهاشمي المزعوم.

ونحو ذلك ما قاله الحافظ ابن كثير في مقدمة كتابه «جامع المسانيد».

الإمام أحمد» -رحمه الله تعالى-، وفي بعض رواتهِ.

فبدأتُ بدراسة «المسند» نفسه، وآثرتُ فيها الطبعةَ التي حقّقها الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله تعالى- لأمرين ظاهرين:

الأول: سهولة المطالعة فيه؛ نظراً لأن مُحَقِّقَهُ -رحمه اللَّه- طبعه على الطريقة الحديثةِ التي تَفْصِلُ بين الأحاديث، وتجعلُ بدايةَ كل حديث في أول السطر، وبجانبه رقْمُهُ الخاص به من الأرقام المتسلسلة.

والآخر -وهو الأهمّ بالنسبة لهذه الدراسة-: وهو أن مُحَقِّقَهُ -رحمه اللهُ، وجزاه خيراً- سلك في طباعته طريقة خاصة، يُسَهِّلُ بها على المطالع والمراجع أن يُمَيِّزَ أحاديث أحمد فيه من الزيادات عليه، كما أوضح ذلك في مقدمته بقوله (١/ ١٣):

«ومن المعلوم للمحدّثين وَالمُطّلعين أن في «المسند» أحاديث زادها عبد الله بن أحمد بن حنبل بروايته عن شيوخه، **وأحاديث من زيادات القَطِيعي عن شيوخه** -أيضاً-، وهي قليلةٌ، ففي هذه الأحاديث أُبيِّن ذلك صراحةً، فأقول: «قال عبد الله بن أحمد»، أو: «قال أبو بكر القطيعي»... حتى لا يشتبهَ شيءٌ على القارىء، ولا يستطيع متلاعبٌ أن يتلاعب».

قلتُ: وزيادةً منه -رحمه الله- في دفع الشبهة، رأيته يجعل قوله: «قال عبد اللَّه...» بين معكوفتين هكذا: [قال عبد الله بن أحمد]، ويجعلُ لفظ (قال) بحرفٍ أكبرَ مما بعده، فتبرز الجملةُ شاخصةً أمامَ الباحث بسهولة ويسر، فجزاه الله خيراً.

ولذلك؛ فإنّي أخذتُ في قراءة المجلد الأول من هذه الطبعة حتى أتيت

على جميع مجلداتها، والبالغ عددها خمسةَ عشرَ، وتنتهي آخرها بقطعةٍ من مسند أبي هريرة -رضي الله عنه-، ومسنده هذا ينتهي به آخر المجلد الثاني من أصل ستة مجلدات من الطبعة الأولى القديمة، التي اعتمد عليها الشيخ عبد الرحمن البنا في كتابه «الفتح الرباني»، وذلك يُساوي أكثر من ثلث الكتاب، فلم أجد فيها شيئاً من زيادات القَطِيعي مطلقاً، اللهم إلا ما جاء في آخر حديث علي -رضي الله عنه- في استفتاح الصلاة بـ: «وجّهت وجهي...»: [قال أبو جعفر (!) القَطِيعي]: حدّثنا عبد الله [يعني: ابن أحمد بن حنبل]، قال: بَلَغَنا عن إسحاق بن راهويه، عن النضر بن شُميل، أنه قال في هذا الحديث: «والشرُّ ليس إليك»، قال: «لا يُتَقَرَّبُ بالشر إليك» (ج٢ ص١٣٥، رقم الحديث ٨٠٣).

ولا يخفى أن هذا ليس من زياداتِ أبي بكر القَطِيعي، وإنما من زيادات عبد الله بن أحمد، ثم إن قوله: «أبو جعفر» سبق قلم من الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله -تعالى-! صوابه: أبو بكر.

- **خُطة ثالثة :**

فلمَّا لم أجد شيئاً من زيادات القَطِيعي في المجلّدات السابقة الذكر -وذلك على وجه اليقين-إن شاء الله -تعالى-؛ سِرْتُ في التحقيق على خُطّة ثالثة، فَتَحَ لي طريقَها أنني كنت قرأتُ فيما قرأت لهذا البحث «المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد» للحافظ شمس الدين ابن الجزري، فرأيتُه يذكر فيه (ص ٢٩) أن زيادات القَطِيعي في مسند الأنصار -يعني: من «مسند الإمام أحمد»-، ومسند الأنصار -هذا- يقع في المجلد الخامس من «المسند» -الأُمّ- من الطبعة القديمة من (ص ١١٣) إلى (٤٥٦)، وهي آخر المجلد،

فبدأت بقراءة هذه الصفحات كلها، ولكن دون جدوى !

- **خُطة رابعة :**

وعلى ذلك؛ فإنّي اتخذت خُطّةً رابعةً، وهي أنه لا بُدّ من دراسة أسانيد أحاديث بقية المجلدات الستة من «المسند» لتمام التثبُّت والتحقُّق، فبدأت بالمجلد الثالث (ص ٢-٥٠٣)، وثُلُثُهُ الأول والثاني منه (ص ٢-٤٠٠) مؤلَّفٌ من مسانيد ثلاثة من الصحابة الأنصار المشهورين: الأول: مسند أَنَس بن مالك، والثاني: مسند أبي سعيد الخُدْري، والثالث: مسند جابر بن عبد الله -رضي الله عنهم أجمعين-.

ولعلّه وَقَعَتْ في هذا المجلد سهواً من بعض النساخ أو الرواة؛ فإن محلَّها في مسند الأنصار من المجلد الخامس -كما ذكرتُه آنفاً-، وقد أشار إلى مثل هذا الخطإ في التصنيف والترتيب: الحافظُ الذهبي -وغيره-.

فأتيت على هذه المسانيد الثلاثة، ولكنْ دون جدوى، ثم تابعت دراسةَ بقيةِ المجلد الثالث، ولكني لم أجد شيئاً !

- **خُطة خامسة :**

فمررتُ بالمجلد الرابع كله (ص٢-٤٤٧)، ثم بما كنت لم أَدْرُسْهُ من أول المجلد الخامس (ص ٢-١١٣)، ثم أتبعته بدراسة المجلد السادس كلّه (٢-٤٦٨)، فلم أَجِدْ في كل هذه المجلّدات شيئاً من زيادات القَطِيعي إطلاقاً!

- **خُطة سادسة :**

فما قَنِعْتُ بكل ذلك من التحقيق؛ بل تابعتُ السيرَ على الطريق،

فتمنّيت أنه لو كان عندي في المكتبة الظاهرية نسخةٌ مخطوطةٌ من كتاب «زوائد المسند» للحافظ نور الدين الهيثمي؛ لأقوم بدراستها؛ زيادةً في التحقيق، ولمَّا كنت على علم بعدم وجودها؛ اسْتَعَضْتُ عنه بمراجعةِ كتابه الكبير «مجمع الزوائد» الذي جمع فيه زوائد عدّة كتب مسندة؛ منها «مسند أحمد»، فمررتُ على جميع مجلداته العشرِ، فلم أعثر فيها على شيء من زيادات القَطِيعي، اللهم إلا حديثاً واحداً أورده في باب التوقيتِ في المسح على الخُفَّين، فقال (١/ ٢٥٨): «عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ في المسح على الخُفَّين: «للمقيم يوم وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن»، رواه [القَطِيعي من زياداته على «مسند] أحمد»، وأبو يعلى، والبَزَّار، والطبراني في «الكبير»، و«الأوسط»، ورجال البزّار وأبي يعلى ثقات»[1].

كذا في مطبوعة ناشرهِ الأُستاذ القدسي، وعلّق على الزيادة التي وضعها بين المعكوفين [ ] بقوله: «ما بين القوسين غير موجود في الأصل».

قلت: وهذا تعليقٌ قاصرٌ؛ إذ كان عليه أن يذكر النسخةَ التي وقعت فيها هذه الزيادةُ المخالفةُ لأصلهِ، كما يقتضيه التحقيقُ العلمي؛ تيسيراً للباحثين، و«الأصل» الذي أشار إليه قد ذكر هو -تحت عنوان الكتاب- أنه نسخةُ الأستاذ الجليل حافظ أفندي أحمد، مع المقابلة بنسخة دار الكتب المصرية المكتوبة بخطّ تلميذ المؤلّف، والمقروءة على المصنّف، وفيها خطُّه، وخطُّ الحافظ ابن حَجَر، مع استكمالها، ومقابلة بعضها بأجزاء في الدار -أيضاً-، وبنسخة الخزانة الظاهرية بدمشق.

---

(١) ليس في «كشف الأستار (٢/ ١٥٦)، وانظر «مجمع البحرين» (١/ ٣٦٩).

فأقول: في ظاهرية دمشق نسختان منه، ولكنهما مخرومتان، وقد رجعتُ إلى المجلد الأول من كل منهما برقم (٢٤٧-حديث)، و(٢٥٢-حديث)، فلم تَرِدْ هذه الزيادةُ إلا في الأُولى منهما، لكنها لم تقع فيها في صُلب الحديث، وإنما استُدركت على الهامش بخطٍّ مغايرٍ لخط النسخة، وبجانبها علامةُ التصحيح، فلم أدر: أهذا من ناسخها، أم مصحّحها؟! لِمَا فيها من الخَرْم الذي ذكرتُه آنفاً، بخلاف النسخة الأخرى؛ فهي جيدةٌ، مقروءة على المؤلف -رحمه اللَّه-، وعليها حواشٍ مفيدةٌ نقلاً عن الحافظ العسقلاني، وتلميذِه السخاوي -وغيرهما-، وكثيرٌ منها غيرُ موجودٍ على هامش المطبوعة.

وإني لأقطعُ بوهم مَن ألحق هذه الزيادةَ بهذا الحديث؛ لمخالفتها للنسخ الأخرى من مخطوطات «مجمع الزوائد» -كما عرفتَ-، ولمنافاتها للاستقراء، والتحقيقِ الذي سبق حول زياداتِ القَطِيعي في «المسند»؛ بل وأُرَجِّحُ عدمَ ورودِهِ فيه مُطْلَقاً من رواية أحمدَ نفسِه، أو ابنه عبد الله في زوائدِهِ عليه للأسباب الآتية :

الأول: أنني راجعتُ له مسند ابن عمر في «المسند» طبعة أحمد شاكر، فلم أجده !

الثاني: أنني استعنتُ على الكشف عنه فيه بالفهارس العلمية الموضوعة حديثاً؛ لتيسير الوقوف على أيِّ حديث فيه والكتب الستة -وغيرها-؛ مثل «مفتاح كنوز السنة»، و«المعجم المفهرس لألفاظ الحديث»، فراجعتُ في الأوَل منهما مادة الوضوء -المسح على الخفين-، وفي الآخر لفظة: (يوم)، وراجعت كل الصفحات التي أشاروا إليها في كل المجلدات، فلم أعثر عليه، ثم راجعت فهارسَ الأجزاءِ المُلْحَقةَ بطبعة الشيخ أحمد شاكر -رحمه اللَّه- التي كان وضعها

في آخر كل جزء على الكتب والأبواب، فلم أره -أيضاً-؛ فعلتُ ذلك احتياطاً، لدفع احتمال كونه قد ذُكر في مسند آخر من مسانيد الصحابة غير ابن عمر، كما يقع ذلك أحياناً؛ يَرِدُ فيه -أحياناً- حديثُ صحابيٍّ في مسند صحابي آخر سهواً، أو لمناسبة أُخرى -كما هو معلومٌ عند الدارسين لهذا «المسند» العظيم-.

الثالث: أنّي راجعتُ له -أيضاً-وبصورة خاصة- باب توقيت مدة المسح من «الفتح الرباني»، فلم يورده من حديث ابن عمر أصلاً.

الرابع والأخير: أن الحديث أورده الحافظُ الزَّيْلَعي في «نصب الراية» (١/ ١٧٣) من رواية الطبراني في «الأوسط» وحده، عن ابن عمر، وهو يَتْبَعُ في ذلك الشيخَ ابن دقيق العيد في «الإمام»، ثم تبعهما الحافظُ ابن حَجَر في «الدراية» (ص ٤٠)، والحافظ السُّيوطي في «الجامع الكبير» (٥/ ٩٦-«كنز العمال»)، وفي «الزيادة على «الجامع الصغير»-مخطوط» -(رقم ٥٠٦٥) من «صحيح الجامع الصغير وزيادته»-.

أقول: فلو أنّ حديث ابن عمر -هذا- كان في «المسند»؛ ما خَفِيَ ذلك على هؤلاء الحُفّاظ الأعلام، ولو فُرض أنّهم عرفوه فيه؛ ما استجازوا -إن شاء اللَّه- أن يعزُوه للطبرانيِّ دونه؛ لِعُلُوِّ طبقتِه، وجلالةِ قدرِه[1].

---

(١) قلت: ولا أستبعد أن يكون هذا الحديثُ في «فوائد أبي بكر القطيعي»، ألحقه بعضهم بـ «مجمع الزوائد» !

ثم طُبع «جزء الألف دينار» -وهو الخامس من «الفوائد المنتقاة، والفرائد الغرائب الحِسَان» -للقَطِيعي-؛ فلم أره فيه.

ثم إنّه قد بقي في النَّفْسِ شيءٌ مـن عـزو الهيثمـي الحديـثَ لأبـي يعلـى، والطبراني «الكبير»؛ فإن الحُفّاظ المذكورين -آنفاً- لم يعزوه إليهما، ولا وجدتُه

= ونحوه: ما جاء في «المسند» (٥/ ١٣٠) -طبعة المؤسسة- تعليقاً على الحديث (٢٩٨٩) ما نصه:

«جاء هنا بعد هذا الحديث في نسخة (ظ٩) بين الجزء الثامن والجزء السابع -بتقسيمها- ورقة -لعلها طيّارة- فيها ما نصُّه:

«ومن فوائد أبي بكرٍ أحمد بن جعفر بن حمدان -وهو القَطِيعيُّ- أحاديث كانت في آخر الجزء الثامن...».

ثم ساق عشرةَ أحاديثَ.

وظنّي أن هذه الأحاديثَ هي من كتاب «فوائد أبي بكر القَطِيعي» كما هو مذكور في أول هذا النقل ، وكان الأَوْلى بالمحقّقين أن يحصروا كلمة «فوائد» بين هلالين مزدوجين؛ إشعاراً بأنه كتابٌ للقَطِيعي ، وليس لهذه الأحاديث عَلاَقَةٌ بـ «مسند الإمام أحمد» ، خلافاً لما توهّمه بعضُ إخواننا ، والدليلُ القاطعُ على ذلك أنها مُوَزَّعَةٌ على جماعة من الصحابة؛ مثل: عائشة ، وابن عباس ، وأبي سعيد -وغيرهم- ، وهذا أسلوبُ كتب «الفوائد» خلافاً لأسلوب «المسند».

وفي المكتبة الظاهرية بدمشق بعض الأجزاء من «فوائد أبي بكر القَطِيعي».

أملاه المؤلّف في مرضه ليلة ٤ صفر ، سنة ١٤١٩ -هجري- على ابنه عبد المصوِّر.

ثم قلتُ -بمناسبة ذِكر طبعة «المسند» التي تقوم على نشرها مؤسّسة الرسالة-:

من الغريبِ -وقد لا يكون غريباً!- أن تخلو هذه الطبعةُ -وهي جيّدةٌ في الغالب- مِن إبداء رأيٍ واضحٍ بَيِّنٍ في هذه القضيّةِ الجليلة المهمّة؛ لا في مقدّمتِهِ الكبيرة الحافلة، ولا فيما اطّلعتُ عليه من تعليقات (المخرّجين) عليه!

فعسى أنْ يكونَ لهم قَوْلٌ محرّرٌ -بَعْدُ-؛ عِلماً أنّه قد وصلت عددُ مجلّداتِ طبعتهم -إلى هذه الساعة- إلى الثلاثين!

أنا في (مسند ابن عمر) من كتابيهما، غير أن النسخة المخطوطة المصوَّرة من «مسند أبي يعلى» غير جيّدة[١]، ونسخة «كبير الطبراني» غيرُ كاملةٍ؛ فلذلك لا أستطيعُ الاعتمادَ عليهما في الجزم بخطإ العزو المذكور.

على أنه من المحتمل أنه لا يعني به أنّهما أخرجا الحديث بتمامه، وفيه التوقيتُ، وإنما مجرد المسح، ويؤيّد هذا أن الهيثميَّ نفسَه الذي عزاهُ للبزار -أيضاً-كما سبق- قد أورده في «زوائد البزار» (ص ٣٦) عَقِبَ حديث عمر -مختصراً جدًّا- بلفظ: «مسح على خفيه»، ثم ساق من طريق أُخرى عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال... فذكر نحوه، ثم ساقه من طريق عُبيد اللَّه، عن نافع... به، إلا أنه زاد: «عن عمر نحوه»، لكنْ في إسناد هذا شَرِيكُ بن عبد اللَّه، وهو سَيِّئُ الحفظ، وإسناد ما قبله جيد رجاله ثقات، ولعلّه هو الذي وثّق الهيثميُّ رجالَه فيما تقدم، ولكنّي لم أجده في (مسند ابن عمر) من «أبي يعلى» -كما سبق-، وإنما أخرجه فيه (١/ ٥١) من طريق أُخرى، عن سالم، عن ابن عمر، عن عمر: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يأمر بالمسح على ظَهْرِ الخُفَّين إذا لبسهما وهما طاهرتان، وفي رواية له لم يذكر شرط الطهارة، وقال: «للمسافر ثلاثة أيام ولياليهنّ، وللمقيم يوم وليلة»، وفي إسناده ضَعْفٌ كما بيَّنته في تعليقي على «الأحاديث المختارة» برقمَي (١٨٠، ١٨١)[٢].

ولحديث ابن عمر، عن أبيه عمر: أَصْلٌ في «مسند أحمد» -أيضاً-؛ فقد أخرجه فيه (١/ ٣٥) من طريق عبد الرزّاق: أنبأنا عبيد الله بن عُمر، عن نافع،

(١) ثم طُبع «مسند أبي يعلى» تحقيق حسين سليم أسد، فلم أره -أيضاً- في مسند ابن عمر -منه-.

(٢) وقد انتهيت من تحقيق «مسانيد الخلفاء الراشدين» -منه- بحمد الله وتوفيقه-.

قال: رأى ابن عمر سعدَ بنَ مالكٍ يمسح على خُفَّيه، فقال ابن عمر: وإنكم لتفعلون هذا؟! فقال سعد: نعم، فاجتمعا عند عمر، فقال سعد: يا أمير المؤمنين! أَفْتِ ابنَ أخي في المسح على الخُفَّين، فقال عمر: كنا ونحن مع نبينا ﷺ نمسح على خِفافنا، فقال ابنُ عُمَرَ: وإن جاء من الغائط والبول؟ فقال عمر: نعم، وإن جاء من الغائط والبول، قال نافعٌ: فكان ابن عمر بعد ذلك يمسحُ عليهما ما لم يخلعهما، وما يُوَقِّت لذلك وقتاً.

قال عبد الرزاق: فحدَّثت به مَعْمَراً، فقال: حدَّثنيهِ أيوب، عن نافع... مثله، وقد أخرجه عبد الرزاق في «المصنَّف» (١/ ١٩٦/ ٧٦٣) من الوجه الأول، لكن وقع فيه: «عبد الله بن عمر» ،و هو العُمَري -المُكَبّر-، وهو ضعيفٌ، وكذلك وقع في مكان آخر -منه- (١/ ٢٠٨/ ٨٠٤) -مختصراً-.

ولعلّ ما في «المسند» أصحُّ؛ لتداول العلماء له، واشتهاره بينهم، وخدمتهم إياه أكثر من «المصنَّف»، ويُرَجِّحُ ذلك أن البيهقي أخرجه في «السنن الكبرى» (١/ ٢٨٠) من طريقين آخرين عن عبيد الله بن عُمر، عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان لا يُوَقِّت في المسح على الخُفَّين وقتاً، ثم قال: «وقد رُوِّينا عن عمر، وعلي، وابن مسعود، وابن عباس التوقيتَ، وقولُهم يوافق السنة التي هي أكثر وأشهر».

وخلاصةُ التحقيقِ في تخريج الهيثمي لحديث ابن عُمر في المسح على الخُفَّين: أنه وقع له فيه اضطرابٌ من وجوه:

الأول: أنه عزاه لِـ «المسند»، و«أبي يعلى»، و«كبير الطبراني»، وإنما هو عندهم من رواية ابنِ عُمَر، عن أبيه؛ دون التوقيت، إلا رواية لأبي يعلى، وهي مُنْكَرَةٌ؛ لمخالفتها لما صحَّ عن ابن عمر من ذكر التوقيت، وعزاه للبزّار، وهو

عنده مختصرٌ دون التوقيت.

الثاني: أن اللفظَ الذي ذكره في «المجمع» إنما هو لفظُ الطبراني في «الأوسط» -فقط-، عن ابن عمر، فكان عليه أن يُمَيِّزَ ذلك مِن رواياتهم، ولو بأن يقول: واللفظُ له، ثم يذكر التفصيلَ في ذلك -إن شاء-.

الثالث -والأخير-: عزوه للقَطِيعي في زياداته على «المسند»؛ فإنه وَهَمٌ مَحْضٌ -لِمَا سبق-، ولعلّه من بعض النساخ.

ثم إن في تخريج الهيثمي السابق فائدةً لا بُدّ بهذه المناسبة من بيانها، وهي أنه أشار إلى أن في رجال إسناد «الأوسط» مَنْ ليس بثقةٍ، وهو كذلك؛ فقد أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/ ٨/ ٢ - «مجمع البحرين») من طريق حُمَيد ابن عبد الرحمن الرُّؤاسِي، عن الحسن القَصَّاب، عن نافعٍ، عن ابن عُمَرَ، به، وقال الطبراني: «لم يروه عن نافعٍ إلا الحسنُ».

قلت: وهو ابن عبد اللّه، وهو غيرُ مشهورٍ، ولا معروفٍ؛ فإن ابن أبي حاتم لَمَّا أورده في «الجرح والتعديل» (١/ ٢/ ٢٢) لم يذكر فيه شيئاً سوى روايتِهِ لهذا الحديثِ! وأمّا ابن حبان؛ فذكره في «الثقات» !

وأنا أرى أنه ممّن لا يستحقُّ التوثيق؛ لأمرين :

الأول: أنه لم يُوَثِّقْهُ غير ابن حبان، وهو مما لا يُعْتَدُّ به عند الأئمّة النُّقَّاد؛ كالحافظ الذهبي، وابنِ عبد الهادي، والعسقلاني -وغيرهم-، كما هو مبسوطٌ في غير ما موضع.

والآخر: أنه مع قلّة حديثه التي يُنبئك عنها عدمُ شهرتهِ؛ فروايتُهُ لهذا الحديث عن نافع، عن ابن عمر: مما يجرحُهُ ويُسقط حديثه؛ لمخالفتهِ لرواية

الثقات عن نافع، عن ابن عُمر: أنه كان لا يرى التوقيتَ، وهذا[١] يروي عن نافع، عنه: أنه رواه عن النبي ﷺ! فكيف يصحُّ هذا عنه، وهو يخالفُه؟! حاشاه من ذلك، وإنما وَهِمَ عليه في ذلك هذا الراوي المجهولُ[٢]، ولم يُترجم له الحافظُ ابن حَجَر في «تعجيل المنفعة»، وفي ذلك إشارةٌ إلى أنه ليس من رجال «المسند»، وأن حديثَه هذا ليس فيه، وإلا لترجم له -والله أعلم-.

وجملةُ القول في هذا الفصل الخامس -والأخير-: أنّني لم أجد في «مسند الإمام أحمد» -رحمه اللَّه- ولا حديثاً واحداً من زيادات القَطِيعي فيه، وذلك بعد البحث الطويل، والصبر المديد، فإنْ كان صواباً -وذلك ما أرجو-؛ فالفضلُ لله -عزّ وجلّ-، وإنْ كان غيرَ ذلك؛ فهو -على كل حال- دليلٌ قاطعٌ على كذبِ من قال: إن القَطِيعيَّ أدخل في «المسند» أحاديثَ موضوعةً حتى صار ضِعْفَيْه[٣] !

ذلك لأن الدارسَ لهذا «المسند» يجدُ فيه ما قرّره العلماء أن أحاديث الإمام أحمد -فيه- أكثرُ بكثير من زيادات ابنه عليه، وهذا على وجه اليقين، وقدّر بعضُهم زياداتِ عبد الله بنحو رُبُعِ «المسند»؛ **فلو فرضنا أن فيه زياداتٍ للقَطِيعي لم تقع عيني عليها؛ فهي قليلةٌ جدًّا، لا تكادُ تُذكر بجانب زيادات عبد الله، فكيف صار الكتابُ بمثل هذه الزياداتِ المزعومة ضِعْفَيْه ؟!!**

---

(١) أعني: الحَسَن القصّاب.

(٢) ولم يتنبّه لهذا التحقيقِ المعلّقُ على «مجمع البحرين» (١/ ٣٦٩)!

(٣) ثم طُبع «أطراف المسند» -للحافظ ابن حَجَر-؛ فرأيتُ في مقدمتِه (١/ ١٦٩) كلامَ ابن حَجَرٍ في ذكر طريقتهِ في ترتيب أحاديث «المسند»، ثم قال: «مع زيادات ابنهِ عليه»، فلم يذكر القَطِيعيَّ، ولا زياداتِهِ!! -كما تقدّمت الإشارةُ إلى ذلك-.

وأيضاً؛ فقد اختلف العلماءُ في وجودِ أحاديثَ موضوعةٍ في «المسند»؛ كما بَسَطَ ذلك الحافظُ ابن حَجَر في كتابهِ القَيِّم «القول المسدّد في الذب عن المسند للإمام أحمد» ،و حكى فيه (ص ٤) عن شيخه الحافظ العراقي: «أن فيه أحاديثَ ضعيفةً كثيرةً، وأن فيه أحاديثَ يسيرةً موضوعةً».

ثم ساقها الحافظُ، وهي تسعةُ أحاديث، وتكلّم عليها، ثم استدرك على شيخه العِراقي أربعة عشر حديثاً، وتكلّم عليها حديثاً حديثاً، وختم الكلام عليها بقوله (ص ٤٨):

«والذي أقولُ: إنه لا يتأتّى الحكمُ على شيء منها بالوضع؛ لِمَا بيَّنته من الأجوبةِ عَقِبَ كُلِّ حديث».

ثم جاء من بعدِهِ المُحَدِّثُ العلامةُ محمد صِبْغَة الله المِدراسي، فوضع عليه ذيلاً استدرك فيه على الحافظ اثنين وعشرين حديثاً مما قيل بوضعهِ، ومجموعُها كلُّها لا يبلغ خمسين حديثاً.

وإنّ مما يَحْسُنُ استرعاءُ نظر القارىء إليه: هو أنه لا يُوجد في هذه الأحاديث -ولا حديثٌ واحدٌ- من زيادات القَطِيعي! فكيف صار «المسند» بزياداته الموضوعة ضعفيه؟! وهؤلاء العلماءُ المتخصِّصون في دراسة أحاديث «المسند» لا يذكُرون له ولا حديثاً واحداً! مع أنّهم ذكروا لعبد الله أربعةَ أحاديثَ من زياداته، فقاتل الله الكَذَّابين؛ ما أقلَّ حياءَهم!

فإنْ قيل: قد ذكر الحافظُ العسقلاني عن الحافظ العراقي أنه قال عَقِبَ الجملة التي نقلناها عنه آنفاً: «فَبَلَغني بعد ذلك أن بعض من ينتمي إلى مذهب الإمام أحمد أنكر هذا إنكاراً شديداً مِن أن فيه شيئاً موضوعاً! وعاب قائلَ هذا،

ونقل عن الشيخ تقي الدين ابن تيميَّة أن الـذي وقـع فيـه مِـن هـذا: هـو مـن زيادات القَطِيعي، لا من رواية الإمام أحمد، ولا من روايـة ابنـه عبـد الله عنـه! فحرّضني قولُ هذا القائل على أن جمعتُ في هذه الأوراق ما وقـع في «المسـند» من رواية الإمام أحمد، ومن رواية ابنهِ عبد الله -مما قال فيـه بعـضُ أئمّـة هـذا الشأن: إنه موضوع-، وبعض هذه الأحاديث ممّا لم يُوافَـق مَـن ادّعـى وضعَهـا على ذلك، فَأُبَيِّنُهُ».

قلتُ: ففي هذا النقل عن شيخ الإسلامِ ابن تيميَّة أن تلك الأحاديثَ من زيادات القَطِيعي في «المسند»، فكيف تنفي وجودَها ؟

والجوابُ: أن الحافظ العراقي -رحمه اللَّه- قد أشار إلى وَهَم هذا النقـل، وصرّح بأن تلك الأحاديثَ إنما هي من رواية الإمام أحمد في «المسند»، وزوائِـد ابنه عبد اللَّه، وأنه ليس للقَطِيعي فيها صِلَةٌ مطلقاً، فالحقُّ -والحقَّ أقـولُ-: لـو لم يكن في الردِّ علـى ذاك الرجـل، وبيـان افترائـه إلا هـذا النـصُّ مـن الحـافظ العراقي؛ لكفى، فكيف وقد تَبِعَهُ الحافظ العسقلاني، وكلُّ مَن جاء مِن بعده؟!

ومن الظاهر -عندي- أنّ ما نقله مَن أشار إليه العراقي -عن ابن تيميَّة- قد التبس عليه كتابُ «المسند» بكتابٍ آخـرَ للإمـام أحمـدَ وقعـت فيـه زيـاداتُ القَطِيعي، وفيها بعضُ الموضوعات؛ احتجَّ بها بعضُ الشـيعة في فضـل علـي -رضي الله عنه-، وعزاها لأحمد! منها حديثٌ ذكره ابن تيميَّة في «منهاج السـنة» نقلاً عن الشيعي، ثم قال في الردِّ عليه (٣/ ٦ـ٧): «والجوابُ: أن هذا الحديثَ كذبٌ، موضوعٌ باتفاق أهل المعرفة بالحديث، ليس هو في «مسند الإمام أحمد»، وأحمد قد صنّف كتاباً في «فضائل الصحابة»، ذكر فيه فَضْلَ أبـي بكـرٍ، وعمـرَ، وعثمانَ، وعليٍّ، وجماعةٍ من الصحابة، وذكر فيه ما رُوي في ذلك من صحيـح

وضعيف؛ للتعريف بذلك، وليس كلُّ ما رواه يكون صحيحاً.

ثم إن في هذا الكتاب -«الفضائل»- **زياداتٍ من روايةِ ابنه عبد اللَّه، وزياداتٍ من رواية القَطِيعي** عن شيوخه، وهذه -الزياداتُ التي رواها القَطِيعيُّ غالبُها كَذِبٌ -كما سيأتي ذكر بعضها-إن شاء الله -تعالى-، وشيوخُ القَطِيعي يروون عمّن في طبقة أحمدَ، وهؤلاء الرافضةُ جُهّالٌ، إذا رَأَوْا فيه حديثاً ظنُّوا أن القائل لذلك أحمدُ بن حنبل، ويكونُ القائلُ لذلك القَطِيعي، وذاك الرجلُ من شيوخ القَطِيعي الذين يَرْوُون عَمَّن في طبقة أحمدَ.

وكذلك في «المسند» زياداتٌ زادها ابنُه عبدُ اللَّه، لا سيَّما في مسند علي ابن أبي طالبٍ -رضي الله عنه-؛ فإنه زاد زياداتٍ كثيرةً».

هذا كلُّه من كلام شيخ الإسلام ابن تيميَّة -رحمه الله -تعالى- في «المِنْهَاج»، وتَبِعَهُ عليه الحافظُ الذهبي في «المنتقى» (ص ٣٠٧-٣٠٨)، ثم أعاده شيخُ الإسلام بنحوِهِ في مكانٍ آخَرَ (٤/ ٢٧)، وتكلّم فيه على بعض الأحاديث التي أشار إليها آنفاً، وبيَّن كذبَها وبطلانها (ص ٦١، ٦٣، ٧٥، ١٠٦).

قلتُ: فأنت ترى أنّ شيخَ الإسلام ابن تيميَّة -رحمه اللَّه- قد فرّق بين كتابي أحمد: «الفضائل»، و«المسند» من حيث وجودُ زياداتٍ للقَطِيعي فيهما، فأثبتها في الأول دون «المسند»، وهو مُطابِقٌ لما جاء في كتاب الحافظ الذهبي «سِيَر أعلام النُّبلاء» في ترجمة الإمام أحمدَ منه، فذكر فيها «مسندَه»، وأنّ لابنه فيه زياداتٍ، ولم يذكر زياداتِ القَطِيعي المزعومةَ، لا هنا، ولا في ترجمة القَطِيعي -رحمه اللَّه-، ولو أنه كان فيه شيءٌ منها؛ لذكر ذلك؛ فإنّهما مِن أعرفِ الناس به، وأكثرِهم استحضاراً لمتونه، وهو الذي يتأيّد بهذه الدراسةِ الخاصة بهذا

الموضوع.

فإنْ قيل: هذا يُنافي ما نقلتَه في أولِ هذه الرسالةِ عن بعض العلماء أن في «المسند» زياداتٍ للقَطِيعي قليلةً، فما هو الجوابُ؟!

أقولُ: مِن المحتمل أن يكونَ ذلك صَدَرَ من بعضِهم بناءً على نظرة سريعة في أطرافِ بعض الأسانيد دون دراسةٍ علميةٍ خاصّةٍ بها، فلّما لم يجد فيها ذكراً لأحمد، ولا لابنِهِ عبد اللَّه؛ توهّم أنها للقَطِيعيّ! كما وقع ذلك للشيخ البنّا -رحمه اللَّه-على ما سبق تفصيلُه-، ثم تتابعوا على ذلك يقلّد بعضهم بعضاً!

ويؤيّد ذلك: أن الحافظ ابنَ الجَزَري ذكر في مقدمة «المصعد الأحمد» أنها في مسند الأنصار، وليس في هذا المسند إلا تلك الأحاديثُ التي توهّمها البنّا أنها من زياداتِ القَطِيعي، وهي في الحقيقة من زيادات عبد الله بن أحمد -كما سلف بيانُه-.

ومن هذا القَبِيل: ما وقع لشيخ الإسلام ابن تيميَّة -رحمه اللَّه- في ردِّه على الشيعي؛ فإنه نقل عنه (٤/ ١٠٦) قوله: «روى أحمد بن حنبل في «مسنده»، أن رسول الله ﷺ أخذ بيد حَسَن وحُسين، فقال: «مَن أحبّني، وأحب هذين، وأباهما، وأمّهما؛ فهو معي في درجتي يوم القيامة»».

فقال الشيخ -رحمه اللَّه-تعالى- بعد أن ردَّ عليه بنحوِ ما نقلته عنه -آنفاً-:

«هذا الحديث من زيادات القَطِيعي، رواه عن نَصْر بن علي الجَهْضَمِيِّ، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر».

قلت: وهذا من أوهامهِ -رحمه اللَّه-؛ فإن هذا الحديثَ من زيادات عبد الله بن أحمدَ في الكتابين -«المسند» (١/ ٧٧)، و«الفضائل»

(٢/ ٦٩٣/ ١١٨٥)-، وليس من زيادات القَطِيعي، فقد صرّح بذلك فيهما قائلاً: حدّثنا عبد اللَّه، قال: حدّثني نصر بن علي الجَهْضَمي...»، وهكذا رواه الضِّياء المقدسي في «المختارة» رقم(٣٩٢ - بتحقيقي) عن القَطِيعي.

فالعَجَبُ من الشيخ أن يقعَ منه مثلُ هذا الوهم؛ فإنّه من أحفظ الناس لِـ «المسند»، وأقواهم استحضاراً لأحاديثه، ومعرفةِ رجاله؛ فإن الجهضميَّ -هذا- مات سنة خمسين ومئتين، أو بعدها؛ أي: قبل ولادة القَطِيعي بنحو ربع قرن من الزمان!

وأعجبُ منه: أن يُتابعه على هذا الوَهَم الحافظ الذهبي في «مختصر منهاج السنة» (ص ٤٧٦)! فسبحان من تفرّد بالكمال.

ثم إن الحديثَ المذكورَ لا يصحُّ؛ بل هو منكر سنداً ومتناً -كما بيّنته في «الضعيفة» (٣١٢٢)، ثم في التعليق على «المختارة»-.

... وهذا آخِرُ ما تيسرّ تحقيقُه حول مقال المدعو بـ «عبد القُدُّوس الهاشمي»، وبيان ما فيه من الضلال والبَهت؛ كَتَبْتُهُ تقرُّباً إلى الله -سبحانه-، ودفاعاً عن سنة رسوله ﷺ، وذبًّا عن مصدرٍ عظيمٍ من مصادرها، سائلاً المولى أن يتقبَّل ذلك مني، ويدّخر أجره لي، إنه سميع مجيب.

وكتب

محمد ناصر الدين الألباني

بُيِّضَ في دمشق[1]، بتاريخ:٢٥ شعبان ١٣٩٩

---

(١) وقد راجعْتُهُ مراراً، وَنظرتُهُ تكراراً، وزدتُ عليه -في مواضعَ عدّةٍ- تعليقاتٍ، وإضافاتٍ، ومسائلَ -على فَتَراتٍ-.

- تَذْييلٌ واستدراك -

وبعد انتهائي من تأليف هذه الرسالةِ -بأكثرَ من عشرين سنةً- صدرت كتبٌ علميةٌ حديثيّةٌ كثيرةٌ -والحمدُ للّه- لم تكن مطبوعةً من قبل، وقد تَأَكَّدْتُ -من بعضها- صِحّةَ ما انتهيتُ إليه فيها من سلامةِ «المسند» -المطبوع- من الأحاديث الموضوعة من رواية القَطِيعي؛ التي زعمها ذاك الهاشمي الكذّاب!

وإنَّ من تلك الكتب: «جامع المسانيد والسُّنن» للحافظ ابن كثير، بتعليق الدكتور القلعجي! و«إتحاف المَهَرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة» للحافظ ابن حَجَر، تحقيق الدكتور زهير بن ناصر الناصر -وغيره-، و«أطراف مسند الإمام أحمد» للحافظ ابن حَجَر -أيضاً-، تحقيق الدكتور زهير -أيضاً-.

وقد وجدتُ فيها بعضَ الأحاديث المعزوّة لِـ «مسند الإمام أحمد»، مما كان قد أعياني أمرُها، ولم أَجدها فيه بعد مزيدِ البحث عنها، فأُلقي في النفس أنها غيرُ موجودةٍ في المطبوع منه، وقد نبّهت في بعض تخريجاتي على شيء منها؛ كحديث (حبيبة بنت شُرَيق) في أمر ﷺ بالإفْطار في أيام مِنى، وهو مخرّج في «الأحاديث الصحيحة» (٣٥٧٣)، وهو ممّا نبّه الدكتور زُهير في تعليقه على «الأطراف» أنه لم يجده في «المسند»، (فوافق شنٌّ طَبَقَة) !

وأهمُّ من هذا كله: أنّ هذا الدكتورَ الفاضلَ قال في مقدمته (١/ ٦١_٦٢):

«وقد وقفتُ في «أطراف المسند» على أربعة أحاديث من زيادات القَطِيعي، أنقلها هنا...».

ثم ساقها، وهي أربعةٌ: من حديث أنس، وأبي بَرْزَة الأَسْلَمي، وأبي مسعود الأَنْصاريّ، وعائشةَ، وقد صدّرها كلَّها بقولهِ: «لم أجده».

إلا الثالثَ منها، وهو عن أبي مسعودٍ الأنصاريِّ بلفظِ: «إنّ ممّا أدرك الناسَ من كلام النّبوّة الأُولى: إذا لم تستحِ؛ فاصنع ما شئت».

ثم خرّجه الدكتورُ من مجلَّدين من «المسند» (٤/ ١٢١،١٢٢،٥/ ٢٧٣) في الموضعين الأولين عن شُعبة والثوري، كلاهما عن منصور، عن رِبْعِيّ بن حِرَاش، عن أبي مسعودٍ الأنصاري، وفي الموضع الثالث، قال القَطِيعي: ثنا الفضل بن الحُبَاب: ثنا القَعْنَبي: ثنا شُعبة... به.

فأقولُ: روايةُ القَطِيعي هذه وقعَتْ في الصفحة المشارِ إليها عَقِبَ رواية الثوري بلفظ: «قال ابنُ مالكٍ: ثنا الفضل بن حُباب...» إلخ، وبلفظ الثوري -حرفاً بحرف-.

وقد كنت خرّجتُ الحديثَ في «الصحيحة» (٦٨٤) من رواية البخاري، وجمعٍ آخَرَ من الحُفّاظ؛ منهم الإمام أحمدُ في الموضعين المشار إليهما؛ وَلِيَظْهَرَ العجزُ البشريُّ؛ لم أُوَفّق للرجوع إلى الموضع الثالث، وصَدَقَ اللَّهُ: ﴿وَمَا أُوتِيتُم مِنَ العِلْمِ إلاَّ قَلِيلاً﴾، وجزى الله خيراً الدكتور زهيراً الذي أَوْقَفنا على هذه الفائدة.

وللقَطِيعي في كتاب الإمام أحمد «فضائل الصحابة» أكثرُ من روايةٍ عن الفضل بن حُباب -هذا-، ولكنها متميزةٌ عن أحاديث أحمد، وابنه عبد اللَّه، فانظر -إن شئت- (١/ ٤١٨، ٢/ ٦٤١، ٦٤٣، ٦٤٥،...).

لكنّ الفائدة الكبرى من الكتابين المذكورين آنفاً -«جامع المسانيد»، و«أطراف المسند»-: أني رأيت فيهما ما يُوافق ما كنت ذكرتُه في كتابي هذا -«الذب الأحمد»- مِن أنّ الأحاديث المتقدمة (١-١٣) كلَّها لعبد الله ابن الإمام أحمد على اختلافٍ يسيرٍ بينهما -كما ستأتي الإشارةُ إلى ذلك-إن شاء اللَّه-، وقد أشرتُ إلى مواطنها من «الجامع»، و«الأطراف» بذكر الجزء، والصفحة، والرقم، لكنّ الحافظ ابن حَجَر زاد عليها حديثاً آخر (١/ ٤٧٥/ ٨٣١) من رواية عبد اللَّه: ثنا محمد بن بَشّار... فذكر إسناده عن قتادة، عن أنس بحديث: «يا أبا عُمير! ما فعل النُّغَير؟».

وهو في «المسند» (٣/ ٢٧٨) هكذا: حدثنا عبد اللَّه: حدثنا أبي: ثنا محمد ابن بَشّار... فساق إسناده ومتنه [(١)].

فذكر بين عبد الله وبين محمد بن بَشّار قولَه: «حدثنا أبي».

وأنا أرى أن هذه الزيادةَ خطأٌ من الناسخ، أو الطابع؛ لأن محمد بن بشار إنما ذكروه في شُيُوخ عبد الله ابن الإمام أحمد، ولم يذكروه في شيوخ أبيه؛ كما

(١) ونحوه فيما زاده الدكتور القَلْعَجي على «جامع المسانيد» للحافظ ابن كثير (٢٣/ ١٥٢)، لكنْ لم يقع فيه: «حدثنا عبد اللَّه: حدثنا أبي»! فصار ظاهر الإسناد أنه من رواية الإمام أحمد! وهو خطأ -كما يأتي قريباً-.

وله في مثل هذا المجال أخطاء كثيرة، لعلّه يأتي التنبيهُ عليها -أو بعضها-.

بيَّنه الدكتور زهير بن ناصر في تعليقه على «أطراف المسند»، فقال (١/ ٤٧٥) -وقد وقع فيه على الصواب-: «هكذا وقع هذا السند في المطبوع من رواية الإمام أحمد! ولعلّ الصواب: أنه من زيادات عبد الله على «المسند» كما ذكره الحافظ، ومحمد بن بشّار من مشايخ عبد الله بن أحمد، كما هو مذكورٌ في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٠١)، و«سير أعلام النبلاء» (٢/ ١٤٥)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٧١)».

قلت: وهذا يرجّح ما في «أطراف المسند» على ما في «المسند» -كما تقدم-، وعلى الصواب وقع -أيضاً- في كتاب الحافظ -الآخَر- «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة» (٢/ ٢٦٧)، ويؤيّده أن عبد الله بن أحمد روى عن محمد بن بَشّار في «فضائل الصحابة» (١/ ٢٠٠).

ثم زاد الحافظ حديثاً آخر، فقال (١/ ٤٩٦): قال عبد اللَّه: حدثني أبو بكر بن أبي شيبة... وساق إسناده إلى قتادةَ، عن أنس بحديث: «ما من أحد يدخلُ الجنة يحب أن يرجع إلى الدنيا...».

قلتُ: الإسناد في «المسند» (٣/ ٢٧٨) هكذا -كما ذكره الحافظ-، لكن بزيادة (أبي)، فدار الأمرُ بين أن يكون الحديثُ من زيادات عبد اللَّه، أو من رواية أبيه الإمام أحمد؛ لأن كلاً منهما سمع من ابن أبي شَيْبَةَ؛ ولذا قال الدكتور زهيرٌ في تعليقه عليه: «هكذا وقع هذا السند في المطبوع من طريق الإمام أحمد، وأبو بكر بن أبي شيبة يروي عنه الإمام أحمد، وابنه عبد اللَّه، فالأمر مُحْتَمَلٌ -والله أعلم-».

قلتُ: ووقع في إسناده في «المسند» (أبو خالد الأحول)! والصواب: (أبو خالد الأحمر)؛ كما في «مصنّف ابن أبي شَيْبَة» (٥/ ٢٨٩)، وعند مُسلم

(٦/ ٣٥)، وكتبِ الرجال، ووقع في تعليق الدكتور زهير ما يُشعر بأن الصوابَ: (أبو خالد الأحول)، ولعلّه خطأٌ قلميٌّ، أو مطبعيٌّ -والله أعلم-.

والخلاصة: أن في هذا التذييل فائدةً كبرى تؤيد ما سبق تحقيقُه من أنه لا يوجد في «مسند الإمام أحمد» غيرُ حديثٍ واحد من زيادات القَطِيعي، وأنه لم يتفرّد به -كما سبق-، وأن مَن عزا إليه سواه من الزيادات المزعومة؛ فهو وَهَمٌ محضٌ، أو شُبِّه له بكتاب غير «المسند»؛ مثل: «فضائل الصحابة» -كما تقدم نقلهُ عن شيخ الإسلام ابن تيميَّة رحمه اللَّه-.

هذا، ولعلّه من المفيد أن أذكر أن الأحاديثَ المتقدّمةَ من زيادات عبد الله ابن الإمام أحمد، عن أبيه -كلَّها- صحيحةٌ، وبعضها في «الصحيحين» من طرق أخرى.

وقد خفي حال هذه الزيادات على الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي **فيما زاده** من أحاديثَ على «جامع المسانيد»، فكان يوردُها، ويعلّق على كل حديث منها بأنه رواه أحمد! ثمّ يذكر الجزء والصفحة!! والظاهرُ أنه اغترّ بالشيخ البنّا -رحمه اللَّه- ،وأوهامِه في شرحه عليها -كما تقدّم بيانه مُفصّلاً-؛ فإنه قد تبيَّن لي أنه لا معرفةَ له بهذا العلم، وإنما هو جَمَّاعٌ نَقَّالٌ -وبالله التوفيق-.

والخُلاَصةُ: أن «المسند» المطبوع، والذي طَعَنَ فيه ذاك الهاشميُّ الكذابُ ليس فيه من الزيادِات التي زعمها شيءٌ البتّةَ، اللهم إلا حديث أبي مسعود الأنصاريِّ -الواحد-، وقد رواه الإمام أحمد، والبُخاري بإسنادٍ أصحَّ، فروايةُ القَطِيعي إياه إنْ لم تَزِدْهُ قوةً؛ فلن تضرَّه -كما لا يخفى على أهل العلمِ-، وكذلك يقال في الأحاديث الثلاثة الأُخرى التي وَقَعَتْ في بعض النسخ القديمةِ

عند الحافظ ابن حَجَر، فَلْيَخْسَأْ أعداءُ السنة مَن كانوا، وحيثما كانوا!

وبهذه المناسبة أقولُ:

لقد تبيَّن لي بدلالة الكتاب القيِّم: «تحريف النصوص»؛ لفضيلة الشيخ بكر أبو زيد (ص ١٥٢/ الطبعة الأولى): أن هناك بعضَ الحنفية -الآخرين- مع الهاشمي في إفكه وافترائه؛ منهم: الشيخ أبو الحَسَنات اللكنوي -في رأي الشيخ أبي زيد-، وذلك لأن اللكنويَّ ذكر في كتابه «الأجوبة الفاضلة» (ص ٩٨-٩٩) في صدد كلامه عن «مسند أحمد» ومراتبِ أحاديثه:

«وأما في كُتُب الفضائل؛ فروى ما سمعه من شيوخه سواءٌ كان صحيحاً أو ضعيفاً؛ فإنه لم يقصد أن لا يرويَ في ذلك إلا ما ثبت عنده، ثم زاد ابنه عبد الله على «**مسند أحمد**» زياداتٍ، وزاد أبو بكر القَطِيعي زياداتٍ أحاديثَ كثيرة موضوعة، فظنَّ ذلك الجُهَّالُ أنه من رواية أحمد، وأنه رواها في «المسند»، وهذا خطأ قبيح»[1].

وأنا أرى أن الأَوْلى اتهام ناسخ كتاب «الأجوبة» بدسٍّ هذه الجملة (على «مسند أحمد») في كلام أبي الحسنات؛ فإنه يبدو أنه من جهلة الأحناف ومتعصّبيهم، كما يُدَانُ به مُحَقِّقُهُ (!) أبو غدة -أيضاً- اختلاقاً -أو إقراراً -على الأقل-! أما الناسخ الجاهل؛ فإنه نقل كلام اللكنوي مغايراً لِمَا في كتاب ابن تيميَّة «منهاج السنة» في غير ما حرف واحد، من ذلك قوله في النقل: «في كتب الفضائل»، والصواب: «كتاب»، فليس للإمام أحمد كتبٌ في الفضائل، وإنما له كتاب «فضائل الصحابة»، وقد ذكره هكذا أبو غدة نفسه في

---

(١) انظر نص كلام ابن تيميَّة -فيما تقدم (ص ٧٠-٧١)-.

بعض تعليقاته تسويداً، لا تصحيحاً أو تنبيهاً! ومن هنا يشترك مع ذاك الجاهلِ المتعصِّبِ في التهمة، أو يستقلّ بها، أما الاشتراك؛ فهو مما لا مَخْلَصَ له منه، وذلك يتجلى لكل قارئ لبيب، إذا لاحظ أنه نبّه على بعض المخالفات الثانوية بالنسبة لتلك الجملة؛ كمثل تنبيهه على حرف (في) الوارد في أول النقل؛ فإنه علّق عليه بقوله: (غير موجود في «المنهاج»).

فليت شِعري؛ لِمَ سكت عن خطإ لفظ (كتب)، وليس في «المنهاج» -أيضاً-؟! بل لماذا سكت عن الفِرية الكبرى المكشوفة، وهي قوله: «على مسند أحمد»، والسياق والسباق ينبذانها نَبْذَ النواة -كما هو ظاهرٌ لكل ذي عين-، لولا أنها رَاقَتْ له، ووجدتْ هوًى في نفسه! ومن الممكن أن نجد له عذراً في ذلك، وهو أنه لم ينتبه لها من باب (حُبُّكَ للشيءِ يَعْمِي ويُصِمُّ)! فإن تحريفه للنصوص -انتصاراً لمذهبه، واتباعاً لهواه- معروفٌ، وهو مشهورٌ به، فراجع كتاب الشيخ أبو زيد (ص ١١٥-١٦١)؛ تَرَ العجب العجاب.

وأمّا الشيخُ أبو الحَسَنات اللكنوي؛ فهو -في نَقْدي- بريءٌ من هذه الفِرية؛ فإنه عالمٌ فاضلٌ من علماء الهند القلائل الجامعين بين العلم بالسنةِ، والفقهِ المقارَن، واتّباع الدليل -ولو كان مخالفاً لمذهبه الحَنَفيّ-، وله في ذلك اختياراتٌ معروفةٌ عند العارفين والدارسين لكتبه، وبخاصة كتابه «التعليق المجّد على موطإ الإمام محمد».

وفي اعتقادي أنه لو طال به العُمُرُ؛ لانتصر للسنةِ في كتبه ورسائله أكثرَ ممّا فعل، وحسبك دليلاً على ذلك قولُه في كتابه: «إمام الكلام فيما يتعلّق بالقراءة خلف الإمام» -وقد اختار فيه قولَ الإمامِ أحمدَ، وهو القراءةُ خلف الإمام في الصلاة السرية-، قال -رحمه اللَّه-:

«ومن نظر بنظر الإنصاف، وخاض في بحار الفقهِ والأُصول، مُتجنِّباً الاعتساف؛ يعلم علماً يقينيّاً أن أكثر المسائل الفرعية والأصليّة التي اختلف العلماءُ فيها؛ فمذهبُ المحدثين فيها أقوى من مذاهب غيرهم، وإنّي كلّما أسيرُ في شُعب الاختلاف؛ أجدُ قول المحدّثين فيه قريباً من الإنصاف، فلِلَّهِ دَرُّهم، وعليه شكرُهم (كذا)، كيف لا؟! وهم وَرَثَةُ النبي حقًّا، ونُوّابُ شرعهِ صدقاً، حَشَرَنَا الله في زُمرتهم، وأماتنا على حُبِّهم وسيرتهم».

ولذلك تراه في مكانٍ آخَرَ ينعى على متعصّبة الحنفية جمودَهم على المذهب، ويتوجّع من إنكارهم على مَن يتّبع الدليل، فيقول في «الفوائد البهية»:

«وإلى الله المشتكى من جَهَلة زماننا؛ حيث يطعُنون على مَن ترك تقليدَ إمامِهِ في مسألة واحدة؛ لِقُوَّةِ دليلِها، ويُخرجونه عن جماعة مقلّديه! ولا عَجَبَ منهم؛ فإنهم من العَوَامّ، إنما العَجَبُ ممن يتشبّه بالعلماء، ويمشي مَشْيَهم كالأنعام».

قلتُ: فمن تأمّل في هذه الكلماتِ الرائعاتِ مِن هذا الإمام الجليل، وفي معالجتِه ومناقشتِه للمسائل الخلافيةِ، واتّباعه -فيها- ما ظهر لهُ أنه موافقٌ للسنة المحمدية- لا يمكنه -بل يستحيلُ عليه- أن يَنْسُبَ إليه أنه طعن في راوي «المسند» أبي بكر القَطِيعي! بل نَسَبه إلى الوضع بقوله: «وزاد زيادات أحاديث كثيرة موضوعة»! ذلك لأنه يعلم أنّ «المسند» من كتب السُّنَّة التي لا يستغني أيُّ عالمٍ من نَمَطِ أبي الحسنات اللكنوي أن يرجعَ إليه، فهذا كلُّه يؤكّد براءته من هذه المقولةِ، ويُلزم بها الناسخ أو المعلّق -كما تقدّم بيانه-، والله أعلمُ بحقائق الأمور.

وصلى الله على محمدٍ النبي الأُمّي، وآله وصحبه وسلم.

وسُبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

عمان
١٥/ ذي القعدة/ سنة ١٤١٩هـ

وكتب
محمد ناصر الدين الألباني
أبو عبد الرحمن

□□□□□



الفهارس العلمية:

١ – أسماء شيوخ عبد الله بن أحمد، الذين وَقَعَ الوَهَمُ في ذكرهم.

٢– فهرس المواضيع والأبحاث.

٣–فهرس أطراف الأحاديث والآثار.

٤– فهرس أسماء الرواة المتكلّم فيهم بجرح أو تعديل.



- ١ -

أسماء شيوخ عبد الله بن أحمد
الذين روى عنهم بعضَ الأحاديثِ الزائدةِ على أحاديث أبيه في «المسند»، وَتَوهَّمَ الشيخ البنّا أنهم من شيوخ أبي بكر القَطِيعي، ونَسَبَ الأحاديثَ الزائدةَ إليه!

١- أبو عبيد الله السُّلَمي.

٢- عَبْد الله بن سَعْد بن إبراهيم الزُّهْري أبو القاسم.

٣- عبيد الله بن عمر القواريري.

٤- عبيد الله بن مُعَاذ.

٥- محمد بن أحمد الجُنَيدي.

٦- يعقوب بن إبراهيم الدَّوْرَقي.



- ٢ -
فهرس المواضيع والأبحاث





- ٣ -
فهرس أطراف الأحاديث والآثار[1]

(١) ما أُتْبِعَ بحرف (ث) فهو من الآثار.





- ٤ -
فهرس أسماء الرواة المتكلم فيهم بجرح أو تعديل

